# مجلس الأمة

تصدر كل ● شهرين عن مجلس الأمة - الجزائر ◆ العدد السادس عشر ◆ سبتمبر/ 2004


## رئيس المجلس :

## "خيار دعم الاستقرار يفتح الطريق إلى التنمية ..."

تكريسا لمبدأ الاستقلالية : قانون أساسي و مجلس أعلى للقضاء

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للمجلة :
ترسيخ ثقافة التعاون والتكامل مع البرلمان.

معارض
مجلس الأمة
دورة الربيع 2004
ALGERIE
0.40
240

# تقديم ...

إذا كان هذا العدد ( 16 ) من مجلة مجلس الأمة يقدم حصيلة دورة الربيع 2004 التي اختتمت يوم 19 جويلية 2004 والتي قال عنها السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة بأنها " وعلى خلاف ما كان يتصور البعض في بداية الدورة فقد درس البرلمان وصادق على عدد معتبر من النصوص القانونية الهامة ... تناولت قطاعات : العدالة ، البيئة ، العمران ، التجارة ، الشبيبة والرياضة ، الطاقات الجديدة ، الصيد ...إلخ" فلقد كان مفيدا تخصيص حيز من صفحات العدد لتقييم الدورة من خلال آراء السادة أعضاء المجلس ممن تفضلوا بإبداء وجهات نظرهم ..ولمعالي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان الذي استجاب لدعوة المجلة بالإجابة عن أسئلة تتعلق أساسا بمهام هذه الدائرة الوزارية وبمسائل أخرى ذات صلة بالشأن البرلماني.

ويبقى هدف المجلة ، فضلا عن المتابعة والتوثيق الشامل لأشغال مجلس الأمة ، إثراء مضامينها - على الخصوص - بمساهمات السيدات والسادة أعضاء المجلس من خلال استحداث منبر في الأعداد القادمة لاستطلاع آرائهم فيما يرتبط بالحياة البرلمانية محليا وخارجيا.. وذلك عبر صيغ الكتابة المباشرة أو الحوارات أو الندوات.. وفسح المجال - أيضا - للمختصين والمهتمين في الحقل التشريعي والقانوني للمساهمة في نشر وتوسيع الثقافة القانونية والبرلمانية.

التحرير

# ... عدد خاص

■ تقديم ..... 01

■ الجلسات العامة ..... 04

1- اختتام الدورة الربيعية :
كلمة السيد عبد القادر بن صالح
2- عرض ومناقشة :
- 1- القانون الأساسي للقضاء ونص القانون العضوي المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء
- 2- القانون المتعلق بالصيد
- 3- القانون المتعلق بشروط الانتاج المعماري والمهندس المعماري
- 4- القانون المتعلق بالتهيئة والتعمير
- 5- القانون المتعلق بتطوير الطاقات المتجددة
- 6- القانون المتعلق بشروط ممارسة النشاطات التجارية
- 7- القانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضة

3- الأسئلة الشفوية : ..... 15

■ حوار ..... 16

الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للمجلة



مجلة تصدر عن مجلس الأمة
العنوان:
07، شارع زيغود يوسف، الجزائر
الهاتف: 021 74 60 59
الفاكس: 021 73 23 73

رت.م.د: 1112-2641
الإيداع القانوني رقم: 98-1223
الطبع: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار

- النشاط الخارجي ..... 22
- استقبالات رئيس مجلس الأمة ..... 24
- متابعات ..... 26
- اصدارات ..... 27
- قالوا عن الدورة ..... 28
- أخبار برلمانية في العالم ..... 29

# كلمة السيد عبد القادر بن صالح في اختتام دورة الربيع

**طبقا لأحكام الدستور والقانون العضوي رقم 99-02 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، اختتم مجلس الأمة دورته الربيعية لسنة 2004 في جلسة علنية عامة عقدت صباح يوم الاثنين 19 جويلية 2004، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة، وحضور السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات و السادة أعضاء الحكومة وأعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، و بالمناسبة ألقى رئيس مجلس الأمة الكلمة التالية :**

## الموعد.. فرصة لتقييم الجهد

« **أتوجه** باسمكم جميعاً ونحن نختتم أشغال دورة الربيع هذه إلى : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني (الذي أكرر له مرة أخرى التهنئة على انتخابه رئيسا للمجلس الشعبي الوطني) والسيد رئيس الحكومة، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة.

السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الذين نهنئهم بدورهم على الثقة التي وضعها زملاؤهم.

وكافة الضيوف الكرام، أقول مرحباً بكم في مقر المجلس وشكراً على مشاركتكم إيانا المناسبة.

ها نحن نلتقي مرة أخرى في رحاب مجلس الأمة، إننا نلتقي لنعطي مناسبة اختتام الدورة طابعها الرسمي.

إنه إجراء يعطينا دائماً فرصة الشعور بسعادة اللقاء ويوفر لنا الإطار المواتي لتقييم الجهد الذي معاً بذلناه...

ويمنحنا الفرصة لتقديم الآراء والتعاليق حول ما يجري من أحداث وتطورات، آراء وقراءات نبديها من منطلق روح المسؤولية الملقاة على عاتقنا ضمن هذه الهيئة الدستورية الهامة ومن واجب ما يمليه علينا حقنا المواطني...

## ثلاثة محاور.. تستوقفنا

في الحديث عن تقييم الدورة التي تنتهي أشغالها اليوم ثلاثة محاور تستوقفنا:

فهي دورة تزامنت مع حدث تاريخي كبير تعلق بالمنافسة التي جرت حول اختيار القاضي الأول للبلاد، وفي ذلك قام منتخبو الشعب بدور فاعل ساهموا فيه بتنشيط الحملة الانتخابية وتحسيس المواطن بأهمية الحدث كيف لا وهو يتعلق باختيار الرجل الذي لسنوات خمس سيتولى قيادة البلاد

- وأثناء هذه الحملة كان السيدات والسادة أعضاء المجلس كل من موقعه وانتمائه أو من منطلق قناعته الشخصية، عنصراً فاعلاً في الديناميكية غير المسبوقة التي طبعت الساحة السياسية الوطنية أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية وفي مختلف مراحلها
- لقد كان لتلك الديناميكية دور واضح في ذلك الاقبال الشعبي المنقطع النظير وفي تلك النتيجة التي أفضت إلى التزكية المشهودة للتوجه الذي أكد الاستمرارية وعزز توجه الاستقرار،

الاستقرار المؤدي إلى تحقيق المصالحة الوطنية

صحيح أن الانتخابات الرئاسية التعددية جرت في ظل شروط وظروف مادية وفرتها الدولة وارتقت فيها إلى مستوى الحدث وإلى مستوى التحدي الذي رفعه المجتمع الجزائري وطبقته السياسية أمام الجميع

إلا أن تنافس البرامج والتحرك الفاعل للمواطنات والمواطنين الداعم لهذا التوجه أو ذاك أعطى هذه الحملة التميز والخصوصية.

وانتزع الاهتمام وقوى الفضول داخل الوطن وخارجه، وأعطى المصداقية للعملية وانتزع الاعتراف بل الاعجاب بالتجربة الديمقراطية التي اعتُبرت واحدة من أهم التجارب الناجحة...

## 8 أفريل .. محطة فريدة من نوعها

لقد كانت انتخابات 8 أفريل حقاً منافسة سياسية فريدة من نوعها

هذا التميز تحقق بفضل توفر الضمانات السياسية والقانونية والقضائية وخاصة شروط الشفافية والحرية مما جعل هذه الانتخابات تتميز عن كل سابقاتها من الاستحقاقات الوطنية...الأمر الذي أعطاها كل ذلك الصدى داخل وخارج الوطن.

إن هذه الديناميكية تحققت خاصة بفعل أهمية الحدث وبفضل الظروف والشروط التي وفرت وبفضل الحركية التي اتسمت بها المنافسة وأيضا بفضل المشاركة الواسعة التي ساهمت فيها كافة الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية...

وفي كل ذلك يجب أن نسجل لأعضاء مجلس الأمة والبرلمان عامة حضوراً ومشاركة قوية في كافة مراحل عمليات هذه الانتخابات.

ابتداء من عملية المصادقة على نص تعديل القانون العضوي المتعلق بنظام الانتخابات لإعطائه المزيد من الشفافية و المصداقية

إلى المشاركة النشيطة والحيوية كل حسب قناعاته، وحساسيته السياسية في تفعيل الحملة الانتخابية و انجاح التجربة الديمقراطية.

## المدلول القانوني والسياسي لموقف أعضاء المجلس

أما المحطة الثانية فقد تمثلت في دراسة ومناقشة أعضاء المجلس لبرنامج الحكومة الذي جاء مستمداً من برنامج فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وهي الدراسة التي سعى من خلالها أصحابها إلى نقل وترجمة تطلعات المواطنين ومعاناتهم اليومية وتبليغها للسيدات والسادة أعضاء الجهاز التنفيذي.

والواقع أن هذا النقاش كان في حقيقة الأمر بمثابة الفصل الثاني من النقاش الشعبي الذي عرفته البلاد في شهر مارس وأفريل الماضي واستكمالاً له...

لقد كان نقاش مجلس الأمة لبرنامج الحكومة مناسبة جدد من خلالها السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة موقفهم من كافة القضايا إلا أنهم وبعد سماعهم لردود السيد رئيس الحكومة، إرتأى أعضاء هذه الهيئة الموقرة ألاّ يبقى النقاش محصوراً في طرح السؤال والاتيان بالجواب بل أرادوا أن يعطو هذا النقاش مدلوله القانوني والسياسي.

فأصدروا وفقاً لما يمنحه أياهم الدستور و لأول مرة في تاريخ مجلس الأمة لائحة، احتوت على الموافقة على هذا البرنامج ومساندة الحكومة في تنفيذه ولكنها بالوقت ذاته دعت الهيئة التنفيذية إلى ضرورة الحرص على حسن تنفيذ ذلك

## المصالحة .. وضرورة تحويلها إلى استراتيجية وطنية

البرنامج

وفي كل ذلك لن يفوتنا القول أن ما ميز نقاش هذه القاعة هو ذلك التركيز الذي خص به أعضاء المجلس المحور الخاص بالمصالحة الوطنية والذي توقفوا عنده مطولاً بالدراسة والمناقشة وتقديم المقترح، والمطالبة بتحويله إلى استراتيجية وطنية، لتعزيز أهداف الوحدة الوطنية وتكريس الأمن والاستقرار، وغرس قيم الأخوة والتضامن، والدعوة إلى تهيئة كافة الشروط والضمانات التي من شأنها تحقيق هذه المصالحة.

وفي حدود دواعي ومقتضيات الأمن الوطني الشامل وضمان استقرار المؤسسات الدستورية واستمرارية النظام الوطني الجمهوري وتعزيز سلطة الدولة وهيبتها، ووقاية الأجيال القادمة من كافة مخاطر تجدد الانزلاقات والفتن.

وبالتوازي مع هذا النشاط أدى أعضاء مجلس الأمة دورهم البرلماني العادي في التشريع والرقابة وفقاً لما يمنحه أياهم القانون

وعلى خلاف ما كان يتصور البعض في بداية الدورة فقد درس البرلمان وصادق على عدد معتبر من النصوص القانونية الهامة

تناولت قطاعات العدالة، البيئة، العمران، التجارة، الشبيبة والرياضة، الطاقات الجديدة، الصيد...إلخ.

كما واصل مجلس الأمة نشاطاته العامة الثقافية والعلمية والتحسيسية .

إذ استمرت ديناميكية إصدار النشريات وتواصلت عملية الأبواب المفتوحة على تنظيمات وقوى المجتمع المدني وشرائحه المختلفة وثبت تقليد إقامة المعارض الهادفة، وتنظيم الندوات الفكرية المتخصصة، حول المواضيع الثقافية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية، والعمل على تطويرها باستمرار بنقلات نوعية متجددة كان آخرها الشروع في دعوة رجال دولة مرموقين للاحتكاك والتفاعل مع تجارب الغير وصولاً إلى تعميق الثقافة البرلمانية وترسيخ قيم الديمقراطية

ونحن نستعرض نشاطات أعضاء مجلس الأمة خلال دورة الربيع العادية في المجالات السياسية والتشريعية والبرلمانية فلن تفوتنا الإشارة إلى التحرك النشيط لأعضاء مجلس الأمة في المجال الخارجي وهو النشاط الذي قاموا به بالتنسيق والتكامل مع نواب المجلس الشعبي الوطني وهيئات الدولة الأخرى نشاط عززوا من خلاله علاقات الصداقة مع برلمانات دول العالم وعرفوا خلالها بمواقف الجزائر من مختلف القضايا.

إذا كنا قد أتينا على ذكر النتائج المحققة وعددنا مراحل نشاط المجلس خلال الدورة فالأمر بالواقع لا يعدو أن يكون تذكيراً بحصيلة جهد تحقق خلال فترة يتفق الجميع على أنها فترة غير عادية إذا ربطناها برزنامة نشاط البلاد خلال تلك المدة ومع ذلك كانت النتيجة عموماً مرضية.

## خيار دعم الاستقرار ..يفتح الطريق إلى التنمية

الآن وقد توضحت الأمور واكملت البلاد بناء كامل مؤسساتها نقول الآن وقد عبر الشعب جماعياً عن موقفه الواضح وخياره الداعم للاستقرار والاستمرارية والمصالحة الوطنية وسياسة الإصلاح وأكد على ضرورة تعزيز وتيرة التنمية، فإن هذه التوجهات أصبحت تفتح آفاق المستقبل واسعة أمام الجميع هيئة تنفيذية وبرلماناً لذا فقد أصبح الجميع مطالب بالتحرك الفاعل للتجاوب مع هذا التوجه لتدارك ما فات وتحريك الملفات وانطلاق المشاريع...

إننا نعلم أن الحكومة تسهر من مدة على ترجمة مضمون البرنامج الطموح الذي قدمته إلى البرلمان أقول أن الحكومة تحضر بشكل جدي ظروف انطلاق هذه المشاريع وتجسيدها على صعيد الواقع

إننا نتمنى لها ولكافة الساهرين على تنفيذ هذه البرامج التوفيق والسداد

## تصورات لتحسين الأداء التشريعي

من جهتنا فإننا نبدي الاهتمام والاستعداد للتعاون للقيام بكل ما من شأنه دعم التحرك المنتظر وصولاً إلى تحقيق مضمون ما جاء في برنامج فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

كما أننا ومن نفس المنظور سوف نحرص على تقديم تصورات حول كيفية تحسين الأداء التشريعي والبرلماني بالتعاون والتنسيق مع كل من المجلس الشعبي الوطني والحكومة.

وفي مجال الأداء البرلماني فإننا نقول أننا سجلنا خلال الدورة بعض الملاحظات وهي تتعلق خاصة بالبرمجة وبآجال إيداع مشاريع النصوص القانونية والتجاوب مع طلبات السيدات والسادة أعضاء المجلس فيما يخص طرح القضايا المتعلقة بانشغالات المواطن وكيفية معالجتها مع الأطراف المعنية كما أن تحقيق الانتظام لعقد جلسات الأسئلة الشفوية لا يزال يطرح بعض الإشكالات وهناك أمور أخرى تستحق التفكير والتعاون المشترك مع الهيئة التنفيذية لتذليلها لكننا نعتقد أن تفعيل الآلية القانونية الموجودة أساساً بيننا وبين المجلس الشعبي الوطني والحكومة كفيلة بإيجاد الحلول المناسبة لكافة المشاكل التي واجهتنا أو تلك التي ستبرز مستقبلا ولكن من خلال اعتماد سنة التنسيق والتشاور سوف نتجاوز ولا شك كافة الاشكالات التي تعترض مسيرتنا.

في نهاية كلمتي هذه لن يفوتني التنويه بكل الجهات التي ساهمت في الوصول إلى النتيجة المحققة وأنوه بالاستعداد للتعاون الذي باستمرار وجدناه لدى أعضاء الحكومة ولدى المجلس الشعبي الوطني، كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر الصادق لعمال مجلس الأمة، رجال الإعلام الذين رافقوا مسيرتنا طيلة الفترة وأضرب للجميع موعداً للقاء في 4 سبتمبر في هذه القاعة للإعلان عن انطلاق أعمالنا مع جدول أعمال نعتقد أنه سيكون ثرياً.

وفقنا الله وإياكم لما فيه الخير والأمان والتقدم لشعبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. ))

## مجلس الأمة يناقش القانون الأساسي للقضاء ونص القانون العضوي المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحيته .

# استقلالية القضاء .. وتأهيل القضاة

عقد مجلس الأمة يوم الأربعاء 14 جويلية 2004 جلسة علنية برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وبحضور ممثل الحكومة السيد الطيب بلعيز وزير العدل ، حافظ الأختام والسيد محمود خودري وزير العلاقات مع البرلمان.وذلك بغرض مناقشة القانون الأساسي للقضاء وكذا نص القانون العضوي المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحيته .

افتتحت الجلسة بتقديم السيد الطيب بلعيز عرضا حول نص القانون الأساسي للقضاء أوضح فيه أن هذا القانون يهدف أساسا إلى تكريس مبدأ استقلالية القضاء من خلال ضمان تكوين رفيع يستجيب للمهام الموكلة للقاضي كما أن مشروع القانون يمنح للقاضي حماية واستقلالية بحيث يكون المجلس الأعلى للقضاء السلطة الوحيدة المخول لها متابعة مسار القاضي والنظر في مشاكله والسماع إلى تظلماته .

وبالتالي فإن ذلك يضمن له العمل بكل حرية من أجل تحقيق العدالة.

تلا عرض الوزير قراءة للتقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون القانونية والإدارية .لخص التقرير فحوى نص القانون في ثلاث نقاط هي

1– تحسين مؤهلات القاضي ومداركه العلمية،

2– تكريس مبدأ استقلال القاضي،

3– تحسين الوضعية المعنوية والمادية للقاضي.

تبع قراءة التقرير التمهيدي عرض السيد وزير العدل لنص القانون العضوي المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحيته .

تناول السيد الوزير في عرضه الأهداف المتوخاة من هذا القانون والمتمثلة في :

1– تكريس استقلالية المجلس الأعلى للقضاء وإعادة النظر في تشكيلته صونا للقاضي وضمانا لاستقلاليته وفقا لمبادئ الدستور.

2– تعزيز تمثيل القضاة في المجلس الأعلى للقضاء الذي يضطلع بتسيير ومتابعة المسار المهني للقاضي وكيفية أداءه ومهامه وحماية المتقاضين من التجاوزات التي قد يرتكبها القاضي.

3 –توفير الشروط اللازمة لقيام أعضاء المجلس بالمهام الموكلة لهم ، من خلال تقديم منحة خاصة لهم علاوة على احتفاظهم بكامل مرتباتهم المرتبطة بالمهنة التي كانوا يمارسونها سابقا.

4– إعادة تنظيم المجلس الأعلى للقضاء بما يضمن حسن سير عمله ونشاطه وتأدية مهامه على أحسن وجه.

5– تمكين المجلس الأعلى للقضاء من صلاحية تعيين القضاة ونقلهم في سلمهم الوظيفي ، كما يسهر على ضمان احترام أحكام القانون الأساسي للقضاء

6–إعطاء استقلالية مالية للمجلس.

بعدها تناول مقرر اللجنة الكلمة وقرأ على الحاضرين مضمون التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة بعد دراستها للقانون واستماعها للسيد الوزير.

حسب التقرير فإن الأحكام الواردة بنص القانون ترتكز على المحاور التالية

■ 1– تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء وقواعد تنظيمه :

تم تناول هذا المحور في تسع مواد حيث حددت بموجبها تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء وشروط التأهيل للانتخاب بالمجلس ومدة العضوية كما مكنت المجلس من مكتب دائم يتفرغ أعضاءه الأربعة لمهامهم في إطار المجلس وأمانة دائمة يتولاها قاضي يعين بقرار من وزير العدل ، وتم التنصيص على أن المجلس يعد نظامه الداخلي ويصادق عليه وينشره في الجريدة الرسمية للجمهورية ، وهكذا يلاحظ أن التمثيل الإداري تقلص إلى حد كبير ، وهو ما يعززه الاستقلال الفعلي للمجلس.

■ 2– سير عمل المجلس: تم تناول هذا المحور في خمس مواد تعلقت بسير عمل المجلس وميزانيته ، حيث مكن المجلس الأعلى للقضاء بموجبها من الاجتماع في دورتين عاديتين في السنة من جهة وإمكانية عقد دورات استثنائية بدعوة من رئيس المجلس أو نائبه من جهة أخرى وحددت النصاب القانوني لصحة المداولات .

وضمانا لحياد السلطة القضائية واستقلاليتها ، فقد تم التنصيص على الاستقلالية المالية للمجلس الأعلى للقضاء بتسجيل اعتماداته في ميزانية الدولة.

■ 3– صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء :

طبقا للمادة 155 من الدستور التي تنص على صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء ، فقد تم تناول هذا المحور في الباب الثاني من النص إذ حددت صلا حيات المجلس عل النحو التالي :

– ملفات المرشحين للتعيين في سلك القضاء

– السهر على احترام أحكام هذا القانون ورقابة انضباط القضاة ودراسة اقتراحات وطلبات نقل القضاة والتداول بشأنها ، ويتم

تنفيذ هذه المداولات بقرار من وزير العدل.

– النظر في ملفات المرشحين للترقية وفقا للشروط المنصوص عليها في القانون الأساسي للقضاء.

– الفصل في تظلم القضاة حول التسجيل في قائمة التأهيل.

– تلقي طلبات التظلم مباشرة من طرف القضاة المتعلقة بحقوقهم.

■ 4– صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء في تشكيلته التأديبية :

– تم تناول هذا المحور في الفصل الثاني من الباب الثاني من النص حيث اسندت رئاسة المجلس بتشكيلته التأديبية إلى الرئيس الأول للمحكمة العليا الذي يحدد جدول جلسات المجلس بهذه الصفة.

– وحددت في هذا الفصل كيفيات سير عمل المجلس المجتمع في تشكيلته التأديبية حين أعطيت له صلاحيات الفصل في المتابعات التأديبية المتخذة ضد القضاة التي يباشرها وزير العدل ، هذا الأخير لا يحضر جلسات المجلس بل يعين ممثلا عنه من إدارة وزارة العدل الذي يشارك في المناقشات ولا يحضر المداولات.

وتكريسا للضمانات الممنوحة للقاضي فقد تم التنصيص على حقوق القاضي المتابع المتعلقة بتحضير دفاعه.

■ 5– صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء الأخرى الدستورية والمنصوص عليها في هذا القانون العضوي :

تم تناول هذا المحور في الفصل الثالث من الباب الثاني من النص ،حيث تم التنصيص على ثلاثة صلاحيات وهي :

– إعداد مدونة أخلاقيات مهنة القضاة والمصادقة عليها لمداولة واجبة التنفيذ وتنشر في الجريدة الرسمية للجمهورية .

– يستشار المجلس بشأن الطلبات والاقتراحات والإجراءات الخاصة بالعفو .

– يستشار المجلس في المسائل المتعلقة بالتنظيم القضائي وبوضعية القضاة وتكوينهم وإعادة التكوين.

فتح باب النقاش أمام أعضاء مجلس الأمة حيث دعا هؤلاء إلى ضرورة إخضاع القضاة لتكوين في الميدان الثقافي ليدركوا أن استقلالية القاضي لا تقتصر فقط على الجانب القضائي وإنما تتعداه إلى الجانب الثقافي ليكونوا كما أضافوا على دراية كاملة بمختلف التطورات الحاصلة في المنظومات التشريعية دوليا.

كما أكد بعض المتدخلين على ضرورة فسح المجال أمام القاضي ليتمكن من إبراز قدراته خلال أداء مهامه وألح بعض أعضاء المجلس على ضرورة توفير آليات الرقابة على الأحكام التي يصدرها القاضي لتكون أكثر تطابقا مع القانون مبدين في نفس الوقت رغبتهم في أن تكون العدالة ذات نوعية ومصداقية وذلك من خلال خدمة المواطن والتعجيل في تطبيق الأحكام القضائية الصادرة.

وفيما يخص القانون العضوي المشكل للمجلس الأعلى للقضاء ثمن أعضاء مجلس الأمة في تدخلاتهم تشكيلة المجلس التي تتكون من القضاة المنتخبين ومن الكفاءات التي يختارها رئيس الجمهورية كما تساءل بعضهم حول أحكام المادة 32 التي تنص على أن مقررات المجلس الأعلى للقضاء يجب أن تكون معللة ، ولماذا لا يتبعها بالنتيجة التنصيص على أحقية القاضي في الطعن في قرارات المجلس حفاظا على أحقية التدرج القضائي ، وانسجاما

**مجلس الأمة**
**ينتخب**
## السيد دين بن جبارة
**لعضوية المجلس الدستوري**

**تم يوم السبت 17 جويلية 2004 انتخاب السيد دين بن جبارة من طرف أعضاء مجلس الأمة بالإجماع لتمثيل هذه الهيئة ضمن تشكيلة المجلس الدستوري ، وكان السيد بن جبارة الذي ينتمي إلى كتلة التجمع الوطني الديمقراطي يشغل منصب رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية بالمجلس ومقرر الشعبة الجزائرية بمجلس الشورى المغاربي.**

مع المبادئ العامة التي أرستها المواثيق الدولية وكذا الدساتير التي تنص على أحقية الطعن.

وأضاف أحد المتدخلين أن المجلس الأعلى للقضاء الذي يمثل "وحدة السلطة القضائية ينبغي تمكينه من إبداء رأيه الاستشاري بشأن طلبات واقتراحات والإجراءات الخاصة بالعفو.

وبعد الاستماع إلى رد السيد الوزير الذي أكد للنواب أن إصلاح قطاع العدالة سيتم إصلاحه مرحليا وليس دفعة واحدة موضحا أن هذا الإصلاح يعني جميع طبقات المجتمع.

اجتمعت لجنة الشؤون القانونية والإدارية برئاسة السيد محمد بودبار واعدت تقريريها التكميليين عن نصي القانونيين محل النقاش:

ا– نص القانون الأساسي للقضاء : خرجت اللجنة في هذا التقرير بالتوصيات التالية :

ا– ضرورة اعتماد شهادات خريجي الكليات والمعاهد المتخصصة على حد السواء وذلك أثناء وضع شروط الانتساب للقضاء من قبل التنظيم.

2– الأخذ بعين الاعتبار توصيات لجنة إصلاح العدالة المتضمنة ضرورة إيجاد آليات إصلاح العدالة وميكانيزم لمراقبة جودة الأحكام والقرارات القضائية.

ب– نص القانون العضوي المتعلق بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته :

ترى اللجنة أن هذا النص جاء في إطار الإصلاح المستمد من التوجه الوطني الرامي إلى تكريس دولة القانون ولتحقيق عدالة قوية ، مستقلة وعصرية تنسجم والمعايير الدولية ومنح السلطة القضائية الديناميكية الضرورية التي تمكنها من تعزيز ثقة المتقاضي في عدالته.

إن إفراد قانون عضوي مستقل عن القانون الأساسي للقضاء يعتبر مكسبا إيجابيا ويمنح عناية خاصة للسلطة القضائية في الجزائر.

وفي الأخير صادق أعضاء مجلس الأمة على نصي القانونين بالإجماع في جلسة علنية عقدها مجلس الأمة يوم السبت 17 جويلية 2004. ■

القانون المتعلق بالصيد

# ضبط المبادئ العامة لممارسة الصيد

**عرض السيد سعيد بركات وزير الفلاحة و التنمية الريفية يوم الأربعاء 30 جوان 2004 نص القانون المتعلق بالصيد على أعضاء مجلس الأمة .**

أوضح السيد بركات خلال الجلسة التي ترأسها عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة ، أن النص الجديد جاء بعد إلغاء القانون 82– 10 المؤرخ في 21 أوت 1982 المتعلق بالصيد بسبب القصور الذي كشف عنه و عدم استناده إلى أهداف إقتصادية صيدية.

يسمح مشروع القانون الجديد حسب الوزير بتنفيذ سياسة وطنية لحماية الثروة الصيدية و يجعل من نشاط الصيد عنصرا أساسيا في المحافظة على التوازن البيئي و البيولوجي .

كما أن مشروع القانون الجديد يضبط جملة من المواضيع المتعلقة بالمبادئ العامة لممارسة الصيد ، شروط ممارسة الصيد و الصيد السياحي ، أماكن و فترات الصيد ، إضافة إلى تصنيف الثروة الحيوانية و الصيدية ووسائل تسييرها .

يكمن الجديد الذي أتى به هذا المشروع في :

1–إشراك الصياد بصفة حقيقية في السياسة الصيدية الجديدة حيث يحظى الصياد بتكوين يؤهله في تسيير الثروة الصيدية ، و من هذا المنطلق يشترط هذا المشروع ممارسة الصيد في إطار جماعي عن طريق انخراط الصياد في جمعيات و كذلك لخلق الروح المدنية المسؤولة و الشفافية بين الصيادين .

2– تنظيم الصيد السياحي بواسطة وكالات سياحية تمارس المهام المخولة لجمعية الصيادين .

3– إعادة تحديد دور و تشكيلة و طريقة سير المجلس الأعلى للصيد و الذي أصبح يسمى المجلس الأعلى للصيد و الثروة الصيدية .

4– إشراك كل المؤسسات التي تعد نشاطاتها مكملة أو ذات علاقة مع الصيد و توزيع المسؤوليات فيما بينهما ضمن منهجية شراكة بغرض إنشاء ديناميكية أوسع .

5– وضع مخطط وطني يهدف إلى تنمية الثروة الصيدية يتضمن الجرد الصيدي ، التهيئة الصيدية ، مخططات تسيير الثروة الصيدية.

6– تشديد العقوبات .

فتح بعد ذلك باب المناقشة لأعضاء مجلس الأمة ، حيث طرحوا أهم إنشغالاتهم و إستفساراتهم و ملاحظاتهم حول القانون .

إلتزم الوزير خلال رده على أسئلة أعضاء مجلس الأمة ،بالإسراع في إعداد النصوص التطبيقية في أقرب الآجال الممكنة ، كما نفى أي أثر للمبيدات على الثروة الصيدية و أكد أن إشتراط إنخراط الصياد في جمعيات إنما هدفه التحكم الأحسن في هذا النشاط .

بعد الاستماع لمختلف تدخلات و ملاحظات و إقتراحات أعضاء مجلس الأمة و رد الوزير ، خرجت لجنة الفلاحة و التنمية الريفية في ختام تقريرها التكميلي بالتوصيات التالية :

- – تثمن اللجنة هذا الجهد المتمثل في إقتراح هذا النص القانوني، و تعده إضافة كان لا بد منها لقطاع الصيد للخروج من الوضعية الفوضوية التي يعرفها .
- – ضرورة إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بالنص في أقرب الآجال تفاديا للتأويلات و التفسيرات الشخصية .
- – ضرورة إجراء عملية إحصائية شاملة للطيور و الحيوانات الأصلية و الدخيلة الموجودة في الجزائر و أماكن تواجدها و وضع سجلات و بطاقات لها .
- – ضرورة إعداد برنامج إعلامي تثقيفي و توعوي قار لكافة الفئات و الشرائح الاجتماعية في وسائل الإعلام المختلفة ، خاصة التلفزيون للإسهام في تكريس و نشر ثقافة صيدية متوازنة تجاه الحيوانات بشتى أنواعها و تربية نشأ متشبع بثقافة صيدية متحضرة .
- – محاربة تهريب الثروة الصيدية مهما كان نوعها .
- – تشجيع كل الحرف المتعلقة بالصيد .

ليصادق أعضاء مجلس الأمة في جلسة علنية يوم الأحد 18 جويلية 2004 بالإجماع على نص القانون المتعلق بالصيد .

**نص القانون المتعلق بإلغاء بعض أحكام المرسوم التشريعي والمتضمن شروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري.**

# "حق البلدية في إزالة البناء غير المرخص به"

**في جلسة علنية عقدها مجلس الأمة يوم الأربعاء 30 جوان 2004 برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة وحضور السيد محمد النذير حميميد وزير السكن خصصها لدراسة نص القانون المتعلق بإلغاء بعض أحكام المرسوم التشريعي رقم 49-07 والمتضمن شروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري.**

افتتحت الجلسة بعرض وزير السكن والعمران لنص القانون الذي يلغي أحكام المواد 50، 51، 52، 53، 54، من المرسوم التشريعي السابق ، هذا التعديل جاء أساسا حسب السيد الوزير ليكمل بعض النقائص التي كشف عنها زلزال الـ21 ماي 2003 وعلى رأسها غياب الملف تقني الذي يعده المهندس المدني وذلك إلى جانب تقرير المهندس المعماري وأضاف السيد نذير حميميد أنه بموجب هذا النص فإن رخصة البناء أصبحت تتوقف على تقريرين للمهندس المدني والمهندس المعماري.

كما أن طريقة البناء أصبحت متوقفة على نوعية التربة كما يخول النص للبلدية والولاية حق هدم أية بناية لا تحمل رخصة بناء.

تلا عرض الوزير قراءة مقرر لجنة التجهيز والتنمية المحلية للتقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة حول نص القانون والذي ضمنته فحوى الاجتماع الذي عقدته اللجنة واستماعها للسيد وزير السكن والعمران حول نص القانون محل الدراسة.

ركز نقاش أعضاء مجلس الأمة على مواد قانون التهيئة والتعمير وبالتالي فقد لفت السيد الوزير في رده على تساؤلاتهم انتباههم إلى أن انشغالاتهم رغم أنها مهمة إلا أنها سابقة لأوانها .فنص قانون التهيئة والتعمير لم يكن قد صودق عليه بعد في المجلس الشعبي الوطني.

اجتمعت لجنة التجهيز والتنمية المحلية برئاسة السيد دين بن جبارة وأعدت تقريرا تكميليا حول القانون خلص إلى ما يلي :

أن نص القانون المقترح لم يطرأ عليه أي تغيير لا في الشكل ولا في المضمون باستثناء إلغاء المواد من 50إلى 54 حيث تم إدراجها في نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 90-29المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي أحيل على اللجنة للدراسة يوم 23 جوان 2004 فتمت مناقشته من طرف أعضاء المجلس يوم الخميس 15 جويلية.2004 . وتدعو اللجنة أعضاء مجلس الأمة للمصادقة على نص هذا القانون.

هذا وقد صادق أعضاء مجلس الأمة بالأغلبية على نص القانون في جلسة علنية عقدها المجلس يوم السبت 17 جويلية 2004 .

**مشروع القانون المعدل المتمم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير**

## إجراءات للتسوية وضعية البناءات غير المرخص بها

**عقد مجلس الأمة يوم الخميس 15 جويلية 2004 جلسة علنية برئاسة السيد عبد القادر بن صالح رئيس المجلس بحضور السيد نذير حميميد وزير السكن والعمران والسيد محمود خودري وزير العلاقات مع البرلمان خصصها لدراسة مشروع القانون المعدل والمتمم للقانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير.**

في كلمته ذكر وزير السكن والعمران بأسباب التعديلات المقترحة والمتمثلة في إدخال صرامة أكثر في مجال التطبيق والمتابعة وضبط الأمور المتعلقة بقطاع السكن من خلال اتخاذ إجراءات مستعجلة.

كما أكد الوزير على أن نص هذا التعديل قام بتحديد المسؤوليات للجهات المختصة ، لمنع أي بناء على الأراضي غير الصالحة للبناء أو الأراضي الخطيرة كالأراضي الزلزالية أو الأراضي القريبة من الوديان.

كما نص القانون على احترام تخصيص وتحديد الأراضي وفقا للنشاطات المخصصة لها حسب المادة.

ومن جهة أخرى ، ألح على تدعيم وسائل التهيئة وإعطائها طابعا قانونيا لتفادي ارتكاب أخطاء في أنماط البناء ، واعتبر أن مهمة المراقبة غير سهلة وتتطلب الممارسة الميدانية الناجعة.

وبالنسبة للإجراءات المتخذة لتسجيل المخالفات ، فإنها تتميز

حسب النص بطابع السرعة ، وهذا ما يسهل تسليط العقوبة على مرتكبيها كما أشار في معرض كلمته إلى المواد الخمس التي ألغيت في أحكام المرسوم التشريعي المتضمن شروط الإنتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري.

أحيلت الكلمة لمقرر لجنة التجهيز والتنمية المحلية الذي قرأ على أعضاء المجلس التقرير التمهيدي الذي أعدته اللجنة على ضوء دراستها لمشروع القانون المحال عليها.أحال بعدها رئيس المجلس الكلمة لأعضاء المجلس الذي حثوا على ضرورة الإسراع بقيام مسح للأراضي للتمكن من تصنيفها بدقة ، كما تساؤلوا عن مصير البناء الفوضوي المبني سابقا ونقص الإمكانيات المادية والبشرية التي تخول للبلديات القيام بدورها على اكمل وجه.كما أعرب عدد من أعضاء مجلس الأمة عن عدم موافقتهم لمضمون المادة 76 من مشروع القانون المتعلق بهدم البنايات غير المرخص لها مطالبين بعدم ترك قرار الهدم للإدارة بل تحويله للعدالة بصفة الإدارة طرفا في عملية البناء. واعتبر عضو آخر أن هذه المادة فيها مساس بالنظام العام وأنها قد تؤدي إلى فوضى وعواقب يصعب التحكم فيها مشيرا إلى أنه لا ينبغي ترك قرار الهدم لرئيس بلدية أو والي الذي قد يتخذ قرارا نابعا من أحكام شخصية.

وفي رده على انشغالات السادة أعضاء المجلس أوضح السيد النذير حميميد ، وزير السكن والعمران أن هذا القانون جاء لسد وتدارك ثغرات القانون السابق .

ففيما يخص تحديد الأراضي المهيأة والصالحة للبناء والمناطق المعرضة لأخطار العوامل الطبيعية والتكنولوجية ، فإنه تم ضبطها وإحصائها حسب طبيعتها .وفي الأخير أكد السيد الوزير أنه من خلال هذا القانون ، فرضت الدولة نفسها لإرجاع الثقة للسلطة الإدارية للقيام بواجبها بمعالجة الأمور بنزاهة مراعية في ذلك حقوق المواطن من خلال منحه حق اللجوء إلى العدالة في حالة التعسف.

صادق أعضاء مجلس الأمة بالإجماع على نص القانون في جلسة علنية عقدها المجلس يوم السبت 17 جويلية 2004 وذلك بعد قراءة التقرير التكميلي الذي أعدته اللجنة بعد اجتماعها برئاسة السيد دين بن جبارة ،عضو مجلس الأمة.

وقد جاء التقرير التكميلي بالتوصيات التالية :

– ضرورة التنسيق بين مختلف الهيئات والأطراف التي لها علاقة بالسكن والعمران لتفادي التداخل في المهام.

– التأكيد على تكريس البعد الحضاري للشخصية الجزائرية أثناء إعداد الأنماط المعمارية المختلفة.

– الإسراع باتخاذ كامل الإجراءات من أجل تسوية – بصفة نهائية– وضعية البناءات غير المرخص بها والتي تم إنجازها قبل تناول هذا القانون ، وهذا وفقا لمعايير التهيئة والتعمير المعمول بها.

– تكريس جميع الإجراءات والتدابير الكفيلة بحماية المحيط العمراني والمحافظة عليه.

– ضرورة تزويد الهيئة التقنية لمراقبة البنايات (CTC) بالامكانيات والوسائل اللازمة لتأدية عملها بشكل أنجع.

– ضرورة إبراز صلاحيات المهندس المعماري والمهندس المدني وتوضيح عنصر التكامل بينهما من اجل ضمان استقرار وأمن البناء.

– احترام السلطات المعنية أحكام القانون ، مع ضرورة تطبيقه الصارم من أجل تفادي كل انزلاق.

– الإسراع في إعداد النصوص التطبيقية لهذا الإطار التشريعي ومن ثمة العمل على تجسيده ميدانيا في أقرب وقت.

– الاعتماد على مقاولين مؤهلين وذوي الخبرات والتجارب ومن يملكون وسائل أنجع.

– إن مراجعة هذا النص من شأنه تثمين وتكريس إجراءات تسيير النظام العمراني ، ومن ذلك تتضح ضرورة وضع سياسة رشيدة للتهيئة العمرانية.

– ضرورة المتابعة الميدانية من طرف المكلفين بها ، مع تقدير حجم المسؤولية الواقعة على عاتقهم.

# جلسات إستماع

**اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج مساء يوم السبت 2004/07/10 برئاسة السيد صويلح بوجمعة وبحضور السيد عبد العزيز بلخادم وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية وأعضاء اللجنة وعدد**

**من أعضاء المجلس ورؤساء اللجان ، وذلك في إطار جلسات الإستماع التي تعقدها دوريا لجان المجلس.**

**وفي هذا الصدد قدّم السيد وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية عرضا عن العلاقات الجزائرية الدولية والظروف التي يتم فيها العمل الدبلوماسي والتمثيل القنصلي وأجاب على تساؤلات أعضاء اللجنة والسادة أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بالدبلوماسية و الدبلوماسية البرلمانية و قضايا الساعة جهويا ودوليا.**

## القانون المتعلق بتطوير الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة

# من أجل سياسة طاقوية متوازنة..

**عرض السيد شريف رحماني وزير التهيئة العمرانية والبيئة أمام أعضاء مجلس الأمة مشروع القانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.** وذلك خلال الجلسة العلنية التي عقدها المجلس يوم الخميس 15 جويلية 2004، والتي ترأسها السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس المجلس وبحضور السيد محمود خودري وزير العلاقات مع البرلمان .

افتتحت الجلسة بتقديم السيد الوزير لعرض حول القانون محل النقاش ،حيث أوضح أن كمية الطاقات الحضرية أو التقليدية تتناقص يوما بعد يوم ومن هذا المنطلق يجب التفكير في الحفاظ على هاته الطاقات بتعويضها بطاقات متجددة تحافظ على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وعن أهداف هذا النص ركز ممثل الحكومة على ما يلي :

– ضمان الاستقلالية للطاقات المتجددة من خلال تمديدها و إدخالها في السوق بطريقة تدريجية.

– تطوير وترقية الشعب الصناعية والتكنولوجية خاصة الصناعات الصغيرة والمتوسطة و إدماجها في تيار البحث العلمي

– ترسيخ سياسة لا مركزية الطاقات المتجددة خاصة في مناطق الهضاب العليا والجنوب.

تبع عرض السيد شريف رحماني قراءة للتقرير التمهيدي الذي أعدته لجنة الشؤون الاقتصادية بعد دراستها لنص القانون.

انصب نقاش أعضاء مجلس الأمة حول هذا القانون على آفاق تطوير استخدام الطاقات المتجددة وتعميمها ودورها في التنمية المستدامة وكذا التنسيق مع القطاعات المعنية لتطبيق هذا النص.

كما طرح أعضاء مجلس الأمة تساؤلات أخرى حول مصير استعمال الطاقة الشمسية في 20 قرية في الجنوب وعن الوسائل التحفيزية التي ستوفرها الدولة

لترقية وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي في هذا الميدان.

وتساءل عضو آخر عن مدى السعي إلى إنشاء وكالة وطنية لترقية الطاقات المتجددة تضم عدة وزارات لوضع استراتيجية وطنية لانتاج الطاقات المتجددة على أن تتبع بصندوق مالي يدعم هاته الخطة.

وفي رده على تساؤلات أعضاء مجلس الأمة أكد الوزير بأن القصد من التنمية المستدامة هو التصرف بحذر في الموارد الموروثة لتمديد استغلالها من قبل الأجيال القادمة . وفيما يخص الوكالة الوطنية للطاقات المتجددة فإن هذه الأخيرة كما أشار السيد شريف رحماني طلبت من الحكومة المبادرة بهذا النص في إطار عدم وجود قانون يسمح لها بالتحرك في هذا المجال.وفي الأخير اكد السيد الوزير أن إيجاد بديل للطاقات التقليدية أصبح ضرورة فالمهم هو ترسيخ سياسة طاقوية متوازنة.

## توصيات لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية :

بعد اجتماعها برئاسة السيد طيب ماطلو أعدت اللجنة المختصة التقرير التكميلي حول القانون والذي أوصت فيه بما يلي :

– تحديد الأهداف بالأرقام لآفاق 2020 ، على ضوء توقعات الإنتاج الطاقوي المتجدد ، في شكل برنامج وطني للطاقة ، مصادق عليه من قبل المجلس الوطني للطاقة مع تقديم حصيلة دورية لمستوى تنفيذ البرنامج الوطني.

– الإسراع في تجسيد التحفيزات المنصوص عليها في القانون لترقية الطاقات المتجددة إسهاما في تحسين الإطار المعيشي للمواطن وتوفير مناصب الشغل.

– الإسراع بإصدار النصوص التطبيقية لهذا النص بغية تشجيع البحوث العملية وجلب المستثمرين لبعث الحيوية المناسبة في القطاع بما يساعد على تحقيق الأهداف المحددة في البرنامج الوطني.

– دفع الإدارة والمؤسسات العمومية والخاصة إلى تبني استراتيجية في مجال استهلاك الطاقة ، تعتمد على بدائل للطاقة المتجددة.

– التعجيل بتكفل قوانين المالية بتحفيز وتشجيع الاستثمارات في ميدان الطاقة المتجددة ، تفاديا لإنشاء صندوق خاص.

– ضرورة تعميم استعمال الطاقة المتجددة في جميع المجالات الحيوية.

– تنظيم نشاطات إعلامية كملتقيات والأيام الدارسية وحملات التوعية للتحسيس بأهمية استعمال الطاقات المتجددة وتطويرها ، بالنظر لمزاياها لاسيما في اقتصاد تكاليف الطاقة.

هذا وقد صادق أعضاء المجلس على القانون في جلسة علنية يوم الأحد 18 جويلية 2004 ■

نص القانون المتعلق بشروط ممارسة النشاطات التجارية.

# تكييف التشريع الجزائري مع المقتضيات الدولية

**كما خصص مجلس الأمة جلسة يوم الخميس 15 جويلية 2004 جلسة لمناقشة نص القانون المتعلق بشروط ممارسة النشاطات التجارية.**

الجلسة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة وحضرها عن الجانب الحكومي السيد نور الدين بوكروح وزير التجارة والسيد محمود خودري وزير العلاقات مع البرلمان، استهلت الجلسة بتقديم السيد الوزير لعرض حول القانون المحال على المجلس، تحدث فيه عن أسباب وجود هذا النص أمام البرلمان والأهداف التي يرمي إليها والمتمثلة على الخصوص في:

1- إضفاء مرونة أكثر على إجراءات قيد في السجل التجاري لممارسة الأنشطة التجارية وبالتالي إدماج التجار الذين يمارسون القيد عملهم خارج التنظيم وإزالة العوائق التي تعطل إنشاء المؤسسات.

2- وضع تدابير صارمة لرد اعتبار الرقابة، تجسيدا للمبدأ الدستوري القاضي بحرية التجارة والصناعة، وتزامنا مع تحضير الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية

كما أشار السيد الوزير خلال تقديمه لهذا النص على ضرورة تكييف الإطار التشريعي مع القانون المعاش وإدماج التجار في النظام الجديد كما أشار إلى أن القانون رقم 90-22 المتعلق بالسجل التجاري أظهر محدوديته و فعاليته ميدانيا مما استوجب إلغاء العديد من أحكامه.

اعتبر أعضاء مجلس الأمة هذا النص إيجابيا في مجمله، وذلك نظرا لما جاء فيه من آليات تتمثل في إجراءات القيد على السجل التجاري وتطهير الأسواق من الممارسات غير الشرعية وتكييف التشريع الجزائري مع المقتضيات الدولية باعتبار الجزائر طرفا في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وكذا مشروع انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

غير أن أعضاء المجلس طرحوا جملة من الانشغالات منها:

- كيفية التكفل بالقيد في السجل التجاري بالنسبة للأنشطة التجارية الجديدة؟
- إلغاء ممارسة التجارة بالتوكيل الذي يعتبر إجراءا تمييزيا تجاه المعطوبين، الأرامل، الأيتام وذوي الحقوق.
- إلزامية القيد في السجل التجاري بالنسبة للمدارس وشركات المهن الحرة، في حين أن النصوص التي تحكمها تعفيها من ذلك.

أشار وزير التجارة في رده أن هدف هذا النص أساسا هو تطهير السوق وبخصوص القضايا المطروحة أجاب السيد الوزير أن:

- التوكيلات حتى وإن حذفت فهي مسموح بها في بعض الحالات الاستثنائية.
- المدارس وشركات المهن الحرة تبقى تسيرها النصوص الحالية الخاصة بها.
- يمكن التكفل بالأنشطة الاقتصادية الجديدة بموجب المدونة المشار إليها في نص القانون. وفي الأخير أكد ممثل الحكومة أن هذا القانون هو مرحلة ما قبل الأخيرة في المنظومة التشريعية التي بادرت بها وزارته قصد تجديد الإطار التنظيمي للتجارة في الجزائر.

اجتمعت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية برئاسة السيد طيب ماطلو واعدت تقريرا تكميليا على ضوء هذا النقاش جاء بالتوصيات التالية:

- يتعين عند إصدار النصوص التطبيقية مراعاة المعطيات الجديدة للاقتصاد الوطني، مع العمل على توفير الوسائل التي تحقق صيرورة تطهير الأسواق الموازية وغير الشرعية، ولا سيما إدماج التجار غير الشرعيين ضمن أطر التجارة القانونية.
- التعجيل في إصدار النصوص التطبيقية لهذا النص لتسهيل إجراءات القيد في السجل التجاري.
- تنظيم ملتقيات وأيام دراسية لأجل تأهيل الموظفين المعنيين بتطبيق هذا النص القانوني، وتحسيس التجار للاندماج في النظام الجديد.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق الفعالية في الرقابة البعدية.
- ضرورة مراعاة الانسجام الكامل بين مختلف النصوص القانونية المنظمة للاقتصاد الوطني، تفاديا لكل ما من شأنه أن يخلق التضارب والالتباس في تطبيقها.

ليصادق أعضاء مجلس الأمة بالإجماع يوم الأحد 18 جويلية 2004 على نص القانون المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية.

القانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضة

# تشجيع الرياضة الجوارية والتقليدية

**درس أعضاء مجلس الأمة يوم الخميس 15 جويلية 2004 نص القانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضة وذلك في جلسة علنية عقدها المجلس برئاسة السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة وحضرها السيد عبد العزيز زياري وزير الشباب والرياضة والسيد محمود خودري وزير العلاقات مع البرلمان.**

افتتحت الجلسة بتقديم ممثل الحكومة لعرض حول القانون محل الدراسة مبينا الأهداف التي سطرتها الحكومة والمتمثلة فيما يلي :

- تجديد حركية التربية البدنية والرياضة في بلادنا من خلال سياسة وطنية جديدة في هذا المجال تكتفي بكافة الجوانب المتعلقة بالتربية البدنية والرياضة .
- مبدأ دمقرطة الحياة الجمعوية الرياضية وتعزيز مهمتها الأساسية وهي الخدمة العمومية.
- تكييف قواعد تنظيم وتسيير قطاع الرياضة مع قواعد اقتصاد السوق والعولمة.

ومن ثم قرأ مقرر لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة التقرير التمهيدي الذي أعدته هاته الأخيرة بعد اجتماعها مع السيد وزير الشباب والرياضة.

أحيلت بعدها الكلمة لأعضاء مجلس الأمة الذين ركزوا على إجبارية الرياضة على جميع المستويات وأداء الدولة لدورها الرقابي ، إصدار الأحكام التنظيمية المطبقة لهذا القانون والحفاظ على المنشئات الرياضية.

وفي رده على انشغالات وملاحظات السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة أكد السيد عبد العزيز زياري عزم الدولة من خلال النص المقترح وضع سياسة وطنية شاملة تستجيب لتطلعات جميع فئات المجتمع ولهذا الغرض ، فإن التشريع الجديد يلزم السلطات العمومية بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنظيم الرياضة وتأطيرها على جميع المستويات. وفيما يخص تمويل الرياضة رد السيد الوزير بأن الأحكام الجديدة التي يتضمنها القانون تسمح بالتمويل الذاتي بالإضافة إلى مساعدات الدولة. كما تطرق ممثل الحكومة إلى تشجيع الدولة للرياضة الجوارية .كما أشار إلى أن هذا الإجراء سيتم وفق شروط محددة لا تتنازل فيها الدولة عن دورها الرقابي.

على ضوء هذا النقاش اجتمعت لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والرياضة برئاسة السيد ميسوم بن رقية واعدت تقريرا تكميليا حول نص القانون محل النقاش. هذا التقرير الذي جاء بالتوصيات التالية :

- ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات التي لها علاقة مع القطاع من أجل تدعيمه والوصول للأهداف المرجوة من نص القانون وذلك من خلال :

– توفير الوسائل المادية الضرورية لذلك.

– تنظيم دورات جهوية ووطنية بصفة منتظمة في جميع أنواع الرياضات حتى التقليدية منها.

– توفير المؤطرين المختصين في جميع مستويات تعليم التربية البدنية والرياضة.

- انشاء مركز وطني وفروع جهوية ومحلية له ، تهتم بالجانب التثقيفي والإعلامي ونشر الثقافة والروح الرياضية في الأوساط الشبانية.
- خلق وإيجاد مناخ يشجع ويحفز الجميع على ممارسة الرياضة.
- تشديد الرقابة على المساعدات التي تقدم لقطاع التربية البدنية والرياضة.
- الاستغلال الجيد للمنشآت الرياضية العمومية وصيانتها وعدم تحويلها عن الهدف الذي أنشئت من أجله.
- لا يتم التنازل عن المنشآت والمرافق الرياضية بصفة نهائية ، بل عن طريق دفتر الشروط وتحت رقابة الدولة.
- تعزيز دور اللجنة الوطنية الأولمبية وتشجيع الاستثمار الخاص.
- تشجيع الرياضة النسوية وفتح المجال لتمثيل أفضل للمرأة خصوصا على مستوى الجماعات المحلية.
- رفع ميزانية الصندوق الوطني لترقية الشباب والرياضة.
- إنشاء هياكل طبية جديدة على المستوى المحلي والجهوي.
- الإسراع في إصدار النصوص التنظيمية لتجسيد هذا القانون في الميدان وفي أقرب الآجال.
- فتح ورشات كبرى تعمل على إصلاح المنظومة الوطنية للتربية البدنية والرياضة.

وفي الأخير صادق أعضاء مجلس الأمة على مشروع القانون المتعلق بالتربية البدنية والرياضة في جلسة علنية عقدها المجلس يوم الأحد 18 جويلية 2004 .■

**عقد مجلس الأمة يوم الخميس 01 جويلية 2004 ، جلسة خصصت للأسئلة الشفوية ، و قد تناولت قطاعات: السكن ، العدل ، الموارد المائية ، السياحة، الجالية الجزائرية في الخارج .**

## تنفيذ الأحكام القضائية

■ أكد وزير العدل حافظ الأختام السيد بلعيز في رده عن سؤال السيد بوزيد لزهاري عضو مجلس الأمة و المتعلق بمدى تنفيذ الأحكام القضائية ، أن تنفيذ الأحكام و القرارات القضائية أصبح منذ سنة 1991 منوطا بالمحضر القضائي و لا يتدخل القاضي إلا في مجال اشكالات التنفيذ أو تسخير القوة العمومية ، ليشير في سياق ذلك إلى أن الإحصائيات السنوية الأخيرة أظهرت أن نسبة 70 إلى 80 بالمئة من الأحكام يتم تنفيذها سنويا و أن نسبة التنفيذ سنة 2002 بلغت على المستوى الوطني 76 بالمئة و ارتفعت السنة الفارطة إلى 78 بالمئة ، وأن الجهات القضائية تصدر سنويا حوالي 400 ألف حكم و قرار في المواد المدنية ، ليؤكد المسؤول الأول على قطاع العدالة أن هذه النسب في تطبيق الأحكام لا يمكن اعتبارها مرضية طالما أن العدالة تتطلب تنفيذ جميع الأحكام دون استثناء و في آجال محدودة طبقا للدستور .

ليختم السيد بلعيز تدخله بعرض الآفاق المستقبلية في مجال تطبيق الأحكام و القرارات القضائية و التدابير المتخذة لتجاوز النقائص المسجلة كما تحدث عن تكليف رؤساء المجالس القضائية بالسهر على تفعيل و تنشيط خلايا التنفيذ المنصبة على مستوى الجهات القضائية و التحضير لزيادة عدد المحضرين القضائيين و الرفع من مستواهم، علما أن عددهم لا يتجاوز اليوم 8879 محضر موزعين على مستوى التراب الوطني .

## التأخر في إنجاز سد كيسير

■ في رده عن سؤال السيد عبد الله بوسنان بخصوص التأخر المسجل في إنجاز "سد كيسير" بولاية جيجل وكذا حول الصعوبات التي يواجهها سكان المنطقة في التزود بالماء الشروب ؟ أكد وزير الموارد المائية عبد المالك سلال أن الحكومة قررت في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2004 تخصيص غلاف مالي لدفع وتيرة إنجاز المشروع ، و أضاف أن دائرته الوزارية ستتخذ إجراءات للتكفل بمشكلة نقص تزويد السكان بالمياه الصالحة للشرب، و تطرق السيد سلال في هذا الإطار إلى الأولويات التي سطرتها الحكومة بخصوص مشاريع إنجاز سدود بكل من تيزي وزو و "جن جن" وذلك في سنة 2005/ 2006 و 2007.

## الطعون بشأن السكنات الإجتماعية

■ أما سؤال السيد الطيب مالطو عضو مجلس الأمة فقد تعلق بمشكل الطعون المقدمة بشأن السكنات الإجتماعية والتأخر المسجل في توزيعها؟

ذكر السيد محمد نذير حميميد بمختلف العمليات التي قامت بها وزارته لتوزيع هذه السكنات مؤكدا أن إعداد قائمة المستفيدين لا تتعدى ثلاثة أشهر و أجل الطعن حدد بـ 15 يوما بالإضافة إلى مختلف اللجان التي جندت للقيام بهذه العمليات في أحسن الظروف و أوضح محمد نذير حميميد أن رئيس الحكومة أحمد أويحي وجه تعليمة للولاة بهدف اتخاذ التدابير لتوزيع السكنات على المستفيدين في أجل لا يتعدى شهرين .

## واقع السياحة في الجزائر

■ في حين تساءل السيد محمد دراوي عضو مجلس الأمة عن واقع السياحة في الجزائر ؟

# الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للمجلة :

**سعياً للتعرف على مهام الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان (إلى أبعد مما تدل عليه التسمية) ، أجرينا هذا الحوار مع الوزير محمود خودري الذي تفضل بالاجابة عن أسئلتنا التي توزعت على العلاقات مع البرلمان لغرفتيه .. ودور الوزارة في مراحل إعداد مشاريع القوانين ، والنشاطات البرلمانية الأخرى ومنها الأسئلة الشفوية .. وجلسات الاستماع .. والخرجات الاستطلاعية .. و شملت أيضاً تقييما لدورة الربيع 2004.**

■ أكد وزير السياحة السيد محمد الصغير قارة أن الزيادات المعتبرة التي

سجلت في نسبة قدوم السياح الأجانب إلى الجزائر في السنوات الأخيرة مردها الاستقرار الذي تعرفه البلاد و قال أنه تم تسجيل قدوم أكثر من مليون و 166 ألف سائح سنة 2003 ، و هو رقم يفوق عدد السياح الذين قدموا إلى الجزائر سنة 2002 ب 15 بالمئة ، و أوضح أن عددهم في الثلاثي الأول من السنة الحالية بلغ 74315 سائح ، و بفضل هذا الإنعاش السياحي فقد قدرت المداخيل المسجلة سنة 2003 بـ 160 مليون دولار أي بزيادة 17 بالمئة مقارنة بمداخيل سنة 2002 التي قدرت ب 133 مليون دولار .

ولدى حديثه عن آفاق القطاع قال أنه من المرتقب أن يستقبل سنويا 3 ملايين سائح من بينهم مليونا سائح أجنبي و مليون جزائري مقيم بالخارج و كذا جلب ما يفوق مليار دولار سنة 2013.

و لم يخف الوزير في هذا الشأن العجز المسجل في القطاع خاصة في الهياكل ووعد بالدعم اللازم من خلال زيادة 120 ألف سرير في آفاق سنة 2013.

واستحداث 230 ألف منصب شغل منها 60 ألف منصب شغل مباشر.

## تحويلات الجالية الوطنية بالمهجر للعملة الصعبة

■ أما السيد أمحمد قازوز فقد تعلق سؤاله الموجه للوزيرة المنتدبة المكلفة بالجالية الجزائرية بالخارج بمدى

تحويلات الجالية الوطنية بالمهجر للعملة الصعبة إلى الجزائر و كذا الإجراءات المتخذة

لتشجيعها

على الاستثمار؟

■ أوضحت الوزيرة المنتدبة السيدة سكينة مسعدي أن القيمة المالية التي تقوم الجالية بتحويلها حاليا متواضعة و لا تتعدى في الكثير من الأحيان 200 مليون دولار سنويا ، مضيفة أن النسبة التي تحول عن طريق الحوالات البريدية تمثل 85 بالمئة من القيمة المذكورة و الباقي يتم تحويله عن طريق البنوك ، و أوضحت أن ذلك لا يمثل قدرات الجالية على المساهمة الفاعلة في التنمية و أن النسبة الحقيقية التي تحولها الجالية لا تستفيد منها الخزينة العمومية لأنها لا تتم عن طريق القنوات الرسمية كالبنوك أو عن طريق الاستثمار المنتج .

كما تطرقت الوزيرة إلى الجهود التي تقوم بها السلطات العمومية من أجل استقطاب الجالية للاستثمار داخل الوطن ، مشيرة إلى القانون المتعلق بتنمية الاستثمار الذي اعتبرته تجسيدا للتحولات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، هذا و قد أكدت مسعدي على ضرورة وضع صيغ عصرية محددة من شأنها توجيه الأموال عبر القنوات المؤسساتية وذلك عن طريق تنويع مجالات الاستثمار و تشجيعها .■

# ترسيخ ثقافة التعاون والتكامل مع البرلمان

**تعتبر دائرتكم الوزارية شريكا مباشرا في الحياة البرلمانية .. كيف تحددون انطلاقا من ذلك العلاقات بين الجهاز التنفيذي والبرلمان ؟**

* إن إرساء دولة المؤسسات والقانون ، والمساهمة في استقرارها وخدمة مصالح المواطن ، تعتبر أهدافا مشتركة تسعى مختلف السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية لتحقيقها .

وانطلاقا من الدستور، فإن السلطتين التنفيذية والتشريعية يعتبران شريكان أساسيان في إنتاج المنظومة القانونية للبلاد، ويساهمان في تسيير الحياة السياسية ، في إطار احترام صلاحيات كل سلطة من جهة ، وتكريس ثقافة التكامل والتعاون بين السلطات الثلاث خدمة للمصالح العليا للوطن والصالح العام ومن جهة أخرى.

وتندرج هذه العلاقة بين السلطتين كذلك في إطار احترام الدستور، والقانون العضوي الناظم للعلاقات بينهما ، وكذلك النظامين الداخليين للمجلسين ، والقانون الأساسي لعضو البرلمان ، والقوانين والمراسيم المنظمة لعمل الحكومة ، وكل قوانين الجمهورية.

وفي هذا السياق ، فإن وزارة العلاقات مع البرلمان كأداة استحدثت في سنة 1997 لضبط العلاقات الوظيفية بين الحكومة والبرلمان ، إجرائيا وتقنيا وبآثار سياسية من خلال تسيير الأداء التشريعي والرقابي ، حيث تعتبر حلقة هامة لترقية العلاقة بين الحكومة والبرلمان ، وبلوغ مستوى أداء جيد وترسيخ ثقافة الدولة في إطار احترام حدود وصلاحيات كل سلطة طبقا للدستور وقوانين الجمهورية.

وتسعى الحكومة من خلال وزارة العلاقات مع البرلمان ، إلى ترسيخ ثقافة التعاون والتكامل مع البرلمان كما تسعى دوما إلى ترقية العلاقات بينهما خاصة من خلال فتح حوار مستمر ودائم بين المؤسستين بغرض تحقيق التقارب بينهما ، ذلك أن تبادل الآراء يمنح فرصا أوسع للتفاهم ويضمن التجديد المستمر.

وفي هذا الإطار ، يبدو أنه من الأهمية بمكان تكثيف اللقاءات مع السادة مسؤولي البرلمان وأعضائه ، باعتبار ذلك أمرا ضروريا لتطوير هذه العلاقة ومعالجة المشاكل وتقريب وجهات وإحداث توافق.

**يحدث أن تنظم بعض لجان المجلس جلسات استماع أو استشارة ، هل لديكم دور في تنسيق هذه العملية ؟**

* في الحقيقة ، إن التطرق إلى هذا السؤال ، يجرنا إلى موضوع كبير في مجالات التنسيق والتشاور بين الحكومة والبرلمان ، ألا وهو ضبط البرمجة ، وهو هدف أساسي يسمح بالانسجام بين الحكومة والبرلمان ، وعملا بأحكام المواد 16، 18، 66 و70 الفقرة 2 و4 من القانون العضوي رقم 99-02 والتي تنص في مجملها على مبدأ التشاور وإشراك الحكومة في ضبط جدول أعمال الدورة والجلسات عن طريق وزارة العلاقات مع البرلمان ، تقترح لقاءات تنسيقية مسبقة على أعلى مستوى بين مسؤولي البرلمان والحكومة لضبط جدول أعمال الدورة ، باعتبار ذلك من أهم الآليات التي تعكس تكامل عمل الحكومة والبرلمان عن طريق التشاور والحوار الرسمي والمباشر ، ذلك أن مصادقة البرلمان على برنامج الحكومة ، يجعل منه مساهما لتنفيذ البرنامج ومراقبته في الميدان ، في إطار الصلاحيات المخولة له.

وتشكل هذه فرصة لطرح الأولويات والاستعجالات ، وتفاديا لأي اضطراب.

وينطبق الأمر على مشاريع القوانين من جهة ، وكذلك اقتراحات القوانين من جهة أخرى.

إن ضبط جدول أعمال الدورة ، سيسهل لا شك من العمل التنسيقي الذي يتفرع عنه ، ألا وهو ضبط جدول أعمال الجلسات التي تنسق بين مكتب المجلس والسيد وزير العلاقات مع البرلمان ، وسيسمح ذلك ببرمجة تفصيلية أكثر دقة وانسجاما ، كما سيسمح بالتصدي للإجابة على الأسئلة الشفهية للسادة أعضاء البرلمان من خلال برمجة لأكبر عدد ممكن منها في الجلسات المخصصة لذلك ، وفي إطار احترام الآجال القانونية مما يمكن من تطهير جزء كبير منها.

وفي هذا الإطار يجدر التذكير بأن وزارة العلاقات مع البرلمان وهي قناة الاتصال الضرورية في تلقي وتبليغ الأسئلة ، وفي برمجة جلسات الاستماع إلى أعضاء الحكومة مع اللجان المختصة.

ذلك أن التقارب بين اللجان المختصة وأعضاء الحكومة المعنيين بهذه القطاعات سيسمح من دون شك من تفهم أكثر لبرنامج وأهداف القطاع المعني

والتعرف على مشاكله والتصدي لها ، والتعاون على إنجاح البرامج القطاعية وتقديم الاقتراحات المفيدة وتفادي العراقيل الممكنة ، مما يخدم البرنامج الحكومي من جهة ، ويخدم القطاع من جهة أخرى ، ويخدم التنمية بصفة شاملة.

وفي هذا السياق تقدم جملة من الاقتراحات نوردها كما يأتي :

1– عقد لقاءات تنسيقية دورية بين السادة رئيس الحكومة ورئيسي الغرفتين قصد معالجة القضايا والمسائل التي لا يمكن اتخاذ قرارات بشأنها إلا من طرفهم ترسيخا لخيار الحوار الدائم.

2– استشارة الحكومة والاتفاق معها ، من أجل ضبط برمجة منتظمة طبقا لأحكام القانون العضوي رقم 99–02.

3– استمرار التنسيق مع المجموعات البرلمانية والتشاور والحوار معها باعتباره السبيل الأفضل لتذليل الصعاب وتحسين الأداء التشريعي والرقابي وتجسيد التكامل بين الهيئتين.

4– تنظيم لقاءات بين أعضاء الحكومة وأعضاء اللجان البرلمانية الدائمة ذات الصلة بقطاعاتهم من أجل شرح السياسة القطاعية لكل وزير.

5– فتح باب الزيارات بين أعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة للتكفل ما أمكن بانشغالات المواطنين.

6– على المستوى الحكومي ، ضرورة موافاة وزارة العلاقات مع البرلمان برز نامة نشاطات السادة أعضاء الحكومة ، ليتسنى لمصالحها التنسيق والتشاور مع أجهزة غرفتي البرلمان من أجل تفادي أي اضطراب في ضبط جدول الأعمال.

7– تمكين الوزارة من الحصول على مكتب لدى كل غرفة لتسهيل الاتصال ومتابعة أفضل لأشغال الغرفتين.

8– ربط البرلمان والدوائر الوزارية بشبكة معلوماتية مع مختلف مؤسسات الدولة بغرض تسهيل سيولة المعلومات.

**ينظم مجلس الأمة خرجات استطلاعية في إطار النشاط الميداني لأعضاء المجلس ..كيف ترون هذا النشاط البرلماني .. وما هي صيغ الاستفادة منه على مستوى الجهاز التنفيذي ؟.**

❊ بالنسبة لمسألة الخرجات الاستطلاعية في إطار النشاط الميداني لأعضاء البرلمان، ومصاحبتهم لأعضاء الحكومة في زياراتهم الميدانية ، هي آلية تمكن من إعطاء دور سياسي لعضو البرلمان وتعزيز مركزه ، وتفعيل للمشاريع القطاعية.

وفي هذا الإطار تشجع الحكومة مواصلة فتح باب الزيارات المستمرة لأعضاء البرلمان والسادة الوزراء بالتكفل ما أمكن بالقضايا التي يطرحونها فيما يتعلق بدوائرهم الانتخابية ، مساهمة منهم في طرح المشاكل واقتراح الحلول خدمة للصالح العام. إن المساهمة في التكفل بانشغالات المواطن والإجتهاد في الإستجابة لمطالبه ولاسيما الإجتماعية منها. هي في الواقع الأمر من صميم دور اعضاء مجلس الأمة كممثلين للشعب في البرلمان ، وإن مثل هذا الدور يلقى من الحكومة كل الدعم وكل المساعدة لا لشيء إلا لأن سياسة التكامل التي أكد عليها فخامة رئيس الجمهورية تبقى من أولويات الحكومة، وهذا طبعا مع مراعاة مبدأ الفصل بين السلطات الذي يشكل مكسبا ديمقراطيا لا غنى عنه في الجزائر.

والحقيقة أن التكامل بين الطرفين ، هو في واقع الأمرترجمة عملية للقناعات السياسية التي تتبناها الحكومة ، والمتمثلة أساسا في ضرورة التعاون والتكاتف لخدمة البلاد من خلال مؤسساتها الدستورية.

**تقرر مؤخرا حضور الوزراء المكلفين بالعلاقات مع البرلمان أشغال دورات الاتحاد البرلماني العربي ، ما هو تصوركم لهذه الخطوة ؟**

❊ بداية يمكن ان ندرج هذا القرار ضمن مسار التطور التدريجي للعمل البرلماني العربي ومحاولة الانتقال به إلى مرحلة جديدة يتم فيها الالتقاء والتشاور والتنسيق بين السلطات التشريعية والتنفيذية العربية وهذه في الحقيقة رغبة داخلية في كثير من البلدان العربية ومنها الجزائر ، حيث دعا فخامة رئيس الجمهورية أكثر من مرة وفي أكثر من مناسبة إلى ضرورة وأهمية تكامل البرلمان مع الحكومة.

كما يمكن اعتبار هذه الخطوة قفزة نوعية على المستوى العربي بحيث تتاح الفرصة للبرلمانات وممثلي الحكومات العربية لدراسة المسائل ذات الاهتمام المشترك عن قرب وبصفة مباشرة على ضوء اقتناع الطرفين بأهمية كل جهة.

أضف إلى ذلك أن الواقع أثبت اهمية وضرورة التنسيق والتشاور ليس فقط بين البرلمانات العربية وإنما بينها وبين الحكومات من جهة ثانية ، ولعل هذا النوع من التكامل هو الذي يسبق الدعوة إلى تكامل اقتصادي عربي وهو الذي يعبد الطريق أمام الكثير من الأفكار المطروحة على الساحة العربية ، ومنها السوق العربية المشتركة ، التي تبقى مطمحا عربيا على المستويين الرسمي والشعبي.

ومن جهة أخرى ، تجدر الإشارة إلى أن التكامل العربي في إطار الجامعة العربية ، سمح بوجود أطر لكل القطاعات الوزارية للتنسيق فيما بينها على شاكلة اجتماع وزراء الداخلية أو العدل أو السياحة العرب، ولذا فإنه من الضروري التنسيق في إطار اجتماع وزراء العلاقات مع البرلمان العرب، بغرض الاستفادة من التجارب وتبادل الخبرات، وتدعيم التعاون البرلماني وتطويره ، وتوحيد الرؤى وتقاربها ، خدمة للشعوب العربية وطموحاتها ، من خلال التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية ، اقتصاديا وسياسيا ، وتشريعيا كذلك.

وبالمناسبة نبارك هذه الخطوة التي انطلقت فعليا بالتوازي مع انعقاد الدورة الأربعين العادية لمجلس الاتحاد البرلماني العربي والمؤتمر العاشر للاتحاد بالعاصمة السودانية الخرطوم في الفترة ما بين 07 إلى 12 فيفري 2002 حيث حضر السادة

الوزراء بصفة عضو ملاحظ وقد كانت الجزائر إحدى الدول السبع الحاضرة.

**هل تعتقدون بأن مجلس الشورى المغاربي قادر بصيغته الحالية الوصول إلى مرحلة توحيد التشريع ، وهل هناك اقتراحات في الأفق بهذا الشأن ؟**

❊ إن مطمح الدول والشعوب المغاربية ، هو الوصول إلى بناء اتحاد مغاربي قوي وفعال ، وإن كل الصيغ التي تساهم وتساعد في التقدم نحو هذا الهدف ، هي صيغ محبذة ومرغوب فيها.

ذلك أن التكامل بين الدول المغاربية في مختلف المجالات أمر ضروري ، ولا يكفي فقط التكامل بين الأجهزة التنفيذية ، بل إن الواقع يؤكد ضرورة التنسيق بين الأجهزة التنفيذية والتشريعية وكذا مؤسسات المجتمع المدني ، نظرا للتقارب بين آمال وطموحات شعوب هذه المنطقة.

ويبقى مجلس الشورى المغاربي في هذا الخضم وسيلة فعالة وآلية لها اعتبارها لتحقيق التنسيق والوصول إلى التكامل المنشود.

أضف إلى ذلك أن من أهم أهداف بل جوهر وجود هذا المجلس ، هو تقريب الرؤى وتبادل التجارب بين الدول المغاربية والبرلمانات المغاربية في مجال التشريع خصوصا والعمل البرلماني عموما.

وفي هذا الإطار يمكن اعتبار مجلس الشورى المغاربي آلية مهمة تسمح بالوصول إلى توحيد التشريع بين دول المنطقة ، خاصة وأن دول المغرب العربي ، تعيش تحديات مشتركة ولا سيما في مجال الإصلاحات الاقتصادية ، والانضمام إلى الفضاءات الاقتصادية العالمية – كمنظمة التجارة العالمية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي – وكذا باقي النواحي الاجتماعية والثقافية و تحقيق الرغبة في الوصول إلى إصلاحات سياسية تتكيف مع تطور المجتمع و المتطلبات الدولية ، من خلال بناء ديمقراطيات ، تأخذ في عين الاعتبار خصوصيات المنطقة.

إن الرغبة في بناء تكامل اقتصادي ، وسوق مغاربي مشترك ، هي التي ستذلل الصعاب من خلال توحيد عملية التشريع ، حيث يوفر لمجلس الشورى المغاربي أجواء التنسيق في هذا الميدان ، وخاصة في المجال الضريبي والجمركة وتشجيع الاستثمار المغاربي ، وكذا الشراكة بين دول ومؤسسات هذه المنطقة في مختلف المجالات.

ولعل ما يشجع هذا التوجه هو توفر الإرادة السياسية لقيادات المنطقة وهي الإرادة التي تحتاج المزيد من التفعيل عبر المؤسسات المغاربية ، وفي مقدمتها مجلس الشورى المغاربي.

ويمكن هنا الاستفادة من تجارب البرلمانات العربية ، وتبادل اللقاءات والزيارات ، بغرض تحقيق عملية توحيد التشريع الذي يعتبر مطمحا حضاريا لشعوب وقيادات المنطقة.

وفي تقديرنا فإن المجلس الشورى المغاربي يمكن أن يلعب هذا الدور خدمة للهدف الكبير المتمثل في بناء صرح مغاربي قوي ودائم.

**هل يمكن أن توضحوا دوركم في مراحل إعداد مشاريع القوانين و متابعاتها إلى غاية المصادقة عليها ؟**

❊ يتقسم دور الوزارة في المجال التشريعي على مستويين ن دورها على مستوى الحكومة ودورها على مستوى البرلمان.

1– فعلى المستوى الحكومي : يتمثل دور الوزارة ، شأنها شأن كل الوزارات الأخرى في المساهمة في إثراء وتحيين النصوص التشريعية التي تبادر بها القطاعات الوزارية الأخرى من خلال دراسة مشاريع القوانين التي ترسلها الأمانة العامة للحكومة وإبداء الرأي بشأنها كما تحضر الوزارة في الاجتماعات التنسيقية التي تعقدها الأمانة العامة لحكومة لدراسة مشاريع القوانين وإثراءها وإعداد الصياغة الأخيرة التي ستعرض في مجلس الحكومة ومجلس الوزراء ولوزير العلاقات مع البرلمان كسائر أعضاء الحكومة الحق في التدخل خلال جلسات مجلس الحكومة أو مجلس الوزراء لإبداء ملاحظاته أو تحفظاته حول مشاريع القوانين المعروضة للدراسة والموافقة.

كما أن لوزير العلاقات مع البرلمان صلاحيات إعداد النصوص التشريعية ذات الصلة بالمجال البرلماني.

2– أما على المستوى البرلماني : دور الوزارة يتمثل في إدارة الإجراءات التشريعية لصالح الحكومة ومتابعة مسار النصوص التشريعية داخل المؤسسة البرلمانية ، ففي هذا المجال لوزير العلاقات مع البرلمان دور تقني ودور سياسي :

الدور التقني يتمثل في ضبط النصوص في جدول أعمال دورة البرلمان بترتيب جدولة النصوص حسب الأولويات التي يحددها رئيس الحكومة وكذا التصريح باستعجالية بعض النصوص ، كما لوزير العلاقات مع البرلمان دور تقديم الاستشارة التقنية القانونية لأعضاء الحكومة أثناء دراسة ومناقشة مشاريع القوانين على مستوى البرلمان ، كما يسهر الوزير على مراعاة انسجام النصوص المعروضة لموافقة غرفتي البرلمان ، ففي هذا الصدد وإذ كان لكل وزير قطاعي معني صلاحية عرض ومناقشة مشاريع القوانين الخاصة بقطاعه أمام اللجنة المختصة ، وله صلاحية قبول أو رفض التعديلات المقترحة من طرف النواب ، فيعد دورا محدودا إذ يقتصر على متابعة مسار كل النصوص التشريعية وحضور أشغال كل اللجان ، تتوفر لديه كل المعلومات والمعطيات حول النصوص المعروفة والتعديلات المقترحة ، وعليه فيمكنه لفت انتباه أعضاء الحكومة حول كل التعديلات التي يمكن أن تخلق اختلالات أو تعارض مع النصوص القانونية الأخرى المودعة لدى البرلمان أو المعروضة للمصادقة كما يمد وزير العلاقات مع البرلمان رئيس الحكومة بكل المعلومات والمعطيات حول مسار العمل التشريعي في البرلمان وفي هذا الصدد يبلغ مكتبا الغرفتين بتحفظات الحكومة ، أما دوره السياسي في مجال الإجراء التشريعي فيتمثل في تذليل العقبات وإيجاد الحلول المناسبة مع وزراء القطاعات المعنية لتمرير مشاريع القوانين وفق ما تطلبه الحكومة

وفي الآجال المحددة وتفادي الانسداد بين غرفتي البرلمان في المصادقة على مشاريع القوانين.

**تتابعون كل الجلسات العامة وأشغال اللجان في الغرفتين كيف تقيمون حصيلة دورة الربيع 2004 ؟**

❊ تعتبر الحصيلة التشريعية لدورة الربيع 2004 من بين أبرز الحصائل الأخرى التي شهدها العمل التشريعي في بلادنا ، ذلك أن

عدد النصوص القانونية التي تمت المصادقة عليها عند اختتام الدورة يوم 19 جويلية 2004 بلغ إحدى عشرة (11) نصا من بين 24 نص الذين كانوا مودعين لدى البرلمان منذ دورة الخريف لسنة 2003 ، موزعة بين 17 مشروع قانون و 5 اقتراحات قانون.

(الحصيلة البيانية للعمل التشريعي لدورة الربيع 2004 موضحة في الملحق رقم 1).

ولعل أهم ما يميز هذه الدورة في مجال التشريع هو تنوع القوانين المصادق عليها إذ مست عديد من القطاعات (قطاع العدل ، قطاع الفلاحة ، قطاع الرياضة ، قطاع البيئة ، قطاع التجارة وقطاع السكن والعمران) ، وتعد قوانين هامة جدا إذ تندرج مجملها في إطار تطبيق برنامج الحكومة الذي صادق عليه البرلمان بتاريخ 22 ماي 2004 وكذلك مباشرة الإصلاحات الكبرى التي بادرت بها الدولة منذ سنوات في شتى المجالات ، ونذكر منها قطاع العدل إذ تمت المصادقة

خلال هذه الدورة على قانونين عضويين متعلقين على التوالي بالقانون الأساسي للقضاء وتحديد تشكيلة المجلس الأعلى للقضاء وصلاحياته وعمله ، وفي مجال إصلاح قطاع الشباب والرياضة فقد تمت المصادقة على قانون التربية البدنية والرياضية.

كما كانت هذه الدورة مناسبة للمصادقة على قوانين جديدة بادرت بها الحكومة لسد الفراغات القانونية المتواجدة على أرض الواقع وكذا لمسايرة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ونذكر منها قانون الصيد ، القانون المتعلق بالمناطق الجبلية ، والقانون المحدد للقواعد العامة المطبقة على الممارسات التجارية والقانون المتعلق بترقية الطاقات المتجددة.

ونتيجة لتنوع القوانين المصادق عليها خلال هذه الدورة واختلاف طبيعة هذه القوانين ، فقد عرفت دورة الربيع 2004 نشاطا مكثفا سواء على مستوى عمل اللجان الدائمة في غرفتي البرلمان أو عدد الجلسات العامة المخصصة للمناقشة العامة لمشاريع القوانين أو المصادقة عليها مما سمح لعدد معتبر من أعضاء الحكومة بالمشاركة في العمل التشريعي على مستوى البرلمان ، إذ منحت لهم بهذه المناسبة ، الفرصة للتوضيح أكثر لأعضاء غرفتي البرلمان سياستهم القطاعية ومدهم بأكثر معلومات حول الإصلاحات المنتهجة من طرف الحكومة ، وكانت كذلك فرصة إضافية للرد والإجابة على تساؤلات وانشغالات النواب.

كما كان العمل المشترك بين أعضاء البرلمان وأعضاء الحكومة على مستوى اللجان ومن خلال الدراسة المشتركة لمشاريع القوانين وإدراج التعديلات عليها ، فرصة لتوحيد الرأي بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي في سن قوانين الدولة بما يخدم المجتمع الجزائري والصالح العام ، رغم تعدد التوجهات السياسية والاجتماعية على مستوى الجهازين.

(أنظر ملحق رقم 2 فيما يخص اللجان المشاركة في دراسة مشاريع القوانين المصادق عليها) خلال الدورة.

## ملحق رقم 1

### مشاريع القوانين المصوت عليها خلال دورة الربيع 2004

| الرقم | مشروع النص | تاريخ الإيداع | تاريخ التصويت م ش | تاريخ المصادقة م الأمة |
|---|---|---|---|---|
| 1 | مشروع قانون يتعلق بالصيد | 2003/09/03 | 04/06/22 | 04/07/17 |
| 2 | مشروع تمهيدي لقانون يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية | 2003/08/02 | 04/01/25 | 04/05/26 |
| 3 | مشروع قانون يتعلق بالتربية البدنية والرياضية | 2003/12/09 | 04/07/13 | 04/07/18 |
| 4 | مشروع قانون يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة | 2003/09/25 | 03/12/22 | 04/05/26 |
| 5 | مشروع قانون يتضمن القانون الأساسي للقضاء | 2003/09/27 | 04/07/12 | 04/07/17 |
| 6 | مشروع قانون يحدد تشكيل المجلس الأعلى للقضاء وعمله وصلاحياته | 2003/09/27 | 04/07/12 | 04/07/17 |
| 7 | مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بالتقييس | 2003/10/15 | 04/01/25 | 04/05/26 |
| 8 | مشروع تمهيدي يتضمن شروط الانتاج المعماري وممارسة مهنة المهندس المعماري | 2003/12/01 | 04/06/22 | 04/07/17 |
| 9 | مشروع تمهيدي لقانون متعلق بالتهيئة والتعمير | 2003/12/01 | 04/07/13 | 04/07/17 |
| 10 | مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة | 2003/12/06 | 04/07/13 | 04/07/18 |
| 11 | مشروع تمهيدي لقانون يتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية | 2004/01/07 | 04/07/13 | 04/07/18 |

**تعتبر الأسئلة الشفوية و الكتابية أحد آليات الرقابة البرلمانية .. هل لديكم إحصائيات بيانية حول حجم هذه الأسئلة و توزيعها على القطاعات الوزارية ؟ج**

تعتبر الأسئلة الشفوية والكتابية آلية مهمة من آليات الرقابة البرلمانية.

كما أنها تشكل مظهرا من مظاهر التعاون بين الحكومة والبرلمان بحكم أن الدستور في مادته 100 يضع عضو البرلمان في إطار اختصاصاته الدستورية أمام الالتزام بالوفاء لثقة الشعب وتحسس تطلعاته.

فالأسئلة ليست وسيلة عقاب كما يعتقد البعض ، بل هي آلية يستعملها النائب للفت انتباه الحكومة أو أحد أعضائها إلى موضوع يشكل إنشغالا للمواطنين إما بتوضيحه أو معالجة آثاره السلبية.

ويمكن دور وزارة العلاقات مع البرلمان في هذا المجال في ضمان إنشاء بنك معلومات ، يسمح بمعالجة القضايا التي تخص الاجراءات المعهودة في تلقي وتسجيل ومتابعة الأسئلة وتذكير أعضاء الحكومة بالآجال القانونية وضبط برمجة الجلسات المخصصة للإجابة عن الأسئلة الشفوية بالتنسيق مع مكتبي الغرفتين ، إضافة إلى إتابة معالي وزير العلاقات مع البرلمان في الإجابة عن الأسئلة الموجهة إلى بعض أعضاء الحكومة.

## ملحق رقم 2

### اللجان الدائمة للمجلس الشعبي الوطني التي شاركت في العمل التشريعي خلال دورة الربيع 2004

| الرقم | اسم اللجنة | | الوزير المعني |
|---|---|---|---|
| 1 | لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة | 04/01/5 | وزير البيئة وتهيئة الإقليم |
| 2 | لجنة الإسكان والتجهيز والتهيئة العمرانية | 03/10/08<br>03/10/13 | وزير البيئة<br>وزير الفلاحة |
| 3 | لجنة الشؤون القانونية والإدارية والحريات | 03/12/15<br>04/06/08 | وزير العدل<br>وزير العدل 2 |
| 4 | لجنة الشؤون الاقتصادية والصناعة والتجارة والتخطيط | 03/11/11<br>04/01/12 | وزير التجارة<br>عرض وزير الصناعة |
| 5 | لجنة الشباب والرياضة | 04/01/13<br>04/01/13<br>04/01/19<br>04/01/19<br>04/01/19 | وزير الشباب والرياضة<br>وزير التكوين<br>وزير التربية الوطنية<br>وزير التعليم العالي<br>وزير الصحة |
| 6 | لجنة الإسكان والتهيئة والتعمير | 03/12/15 | وزير السكن والعمران |
| 7 | لجنة الإسكان والتهيئة والتعمير | 03/12/15<br>04/06/21 | وزير السكن والعمران<br>وزير السكن والعمران |

### اللجان الدائمة لمجلس الأمة التي شاركت في العمل التشريعي خلال دورة الربيع 2004

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1 | لجنة الفلاحة والتنمية الريفية | 04/06/30 | عرض وزير الفلاحة |
| 2 | لجنة الشؤون القانونية والادارية وحقوق الإنسان | 04/07/13 | وزير العدل |
| 3 | لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية | 04/05/13<br>04/07/17 | وزير الصناعة<br>عرض وزير التجارة |
| 4 | لجنة التجهيز والتنمية المحلية | 04/06/28<br>04/06/22 | وزير السكن والعمران<br>عرض وزير البيئة |
| 5 | لجنة الثقافة والنشاط الجمعوي | 04/07/13 | وزير الشباب والرياضة |

## ملحق رقم 3

أعضاء الحكومة الذين تم الاستماع إليهم خلال دورة الربيع 2004

1- وزير العدل حافظ الأختام
2- وزير الفلاحة
3- وزير البيئة
4- وزير التجارة
5- وزير السكن والعمران
6- وزير الشباب والرياضة
7- وزير التكوين
8- وزير التربية
9- وزير التعليم العالي
10- وزير الصحة
11- وزير الصناعة

## إحصاءات بيانية حول حجم الأسئلة الكتابية والشفوية لأعضاء البرلمان وتوزيعها حسب القطاعات الوزارية

دورة الربيع 2004
(02 مارس/ 19 جويلية 2004)

### 1- المجلس الشعبي الوطني :

- مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة : 24 سؤالا.
- الأسئلة الشفوية المطروحة خلال الدورة ، المجاب عنها : 00
- مجموع الأسئلة الكتابية المطروحة : 16 سؤالا.
- الأسئلة الكتابية المجاب عنها : 06 أسئلة.
- مجموع الأسئلة الشفوية المحولة إلى أسئلة كتابية : 11 سؤالا.
- مجموع الأسئلة الشفوية المحولة إلى أسئلة كتابية المجاب عنها : 06 أسئلة.

(وهي أسئلة شفوية تم طرحها خلال الدورات السابقة)

### 2- مجلس الأمة :

- مجموع الأسئلة الشفوية المطروحة : 06 أسئلة.
- الأسئلة الشفوية المجاب عنها : 02 سؤالان.
- مجموع الأسئلة الكتابية المطروحة : 04 أسئلة.
- الأسئلة الكتابية المجاب عنها : 02 سؤالان.

## ◆ الندوة الإقليمية للبرلمانات العربية

شارك السيد بكري البكري عضو مجلس الأمة والمراقب البرلماني في "الندوة البرلمانية الإقليمية للبرلمانات العربية" والتي جرت أشغالها ببيروت عاصمة لبنان فيما بين 21 و24 جوان 2004 حول موضوع : البرلمان وعملية إعداد الموازنة ومراقبة تنفيذها ، من منظور المساواة بين الجنسين.

نظم هذه الندوة الاتحاد البرلماني العربي بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس النواب اللبناني ومن أهم أهدافه السعي من أجل تعزيز قدرة البرلمانات على تأدية دورها بفعالية أكبر وتأمين تمثيل متكافىء للنساء والرجال والمساعدة على اتخاذ القرارات استنادا إلى المساواة بين الجنسين.

## ◆ الدورة 106 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي

كما شاركت السيدة زهية بن عروس في الدورة 106 للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين للاتحاد البرلماني الدولي في مدينة جنيف فيما بين 28 جوان و01 جويلية 2004 وعكفت هذه الدورة خاصة على مواصلة دراسة الحالات العالقة وفحص الحالات الجديدة وكذلك تحيين قرارات اللجنة والتقرير الصادر عنها إضافة إلى مراجعة الدليل البرلماني لحقوق الإنسان.

## ◆ الدورة السنوية الثلاثون للجمعية البرلمانية للفرانكفونية

شارك السيد عبدالغني عقبي عضو مجلس الأمة والسيد صديق شهاب عضو مجلس الأمة ورئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي في الدورة السنوية الثلاثون 30 للجمعية البرلمانية للفرانكوفنية (AFP) بمدينة شارلوت تاون (CharlotteTown) بجزيرة برانس إدوارد في كندا وذلك في الفترة الممتدة ما بين 4 و7 جويلية 2004.

## ◆ المؤتمر الإقليمي العربي "عشر سنوات بعد بيجين : دعوة إلى السلام"

شاركت السيدة خيرة ليلى الطيب عضو مجلس الأمة و السيدة دليلة حليلو عضو مجلس الأمة في المؤتمر الإقليمي العربي الذي انعقد في بيروت برعاية الأمم المتحدة في الفترة الممتدة من 08 و 10 جويلية 2004 .

المؤتمر من تنظيم اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب آسيا (الأيسكوا) ، يهدف المؤتمر إلى :

– مراجعة الإنجازات و تحديد العقبات لتقييم ما تم تنفيذه بعد 10 سنوات على إعتماد منهاج عمل بيكين 1995 و خطة العمل العربية 1995 و برنامج العمل الموحد 1996.

– طرح الحلول العلمية و اقتراح الإجراءات للإسراع بعملية التنفيذ .

– تحضير وثيقة تطرح فيها بعض الإجراءات و المبادرات الجديدة لدفع العجلة و للتغلب على العقبات للإسراع في تنفيذ منهاج عمل بيكين و خطة العمل العربية للنهوض بالمرأة حتى عام 2005 بالإضافة إلى تمكين البرلمانيات في هذا المؤتمر من

المشاركة في لقاء و حوار مفتوح .

## ◆ الدورة السنوية 13 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا

ترأس الدكتور بوجمعة صويلح رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج وفد مجلس الأمة ، المشارك في إجتماعات الدورة 13 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وذلك بمعية :

– السيد قداري بن حرز الله رئيس المجموعة البرلمانية لحماس .

– عيسى بورقبة مكلف بالدارسات والتلخيص بخلية العلاقات الخارجية .

و قد انعقدت الدورة في مدينة " ادينبورغ" ، بالمملكة المتحدة فيما بين 05 و 09 جويلية 2004 تحت شعار " الشراكة و التعاون : مواجهة التحديات الأمنية الجديدة"

انتهت فعاليات الدورة 13 بانتخاب السيد ألسي . ل. هاستينق رئيسا جديدا للجمعية ، كما كان للوفد الجزائري دور فعال أثناء إجتماع فريق عمل الدول المتوسطية الشريكة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا،

حيث دعا الدكتور بوجمعة صويلح إلى ضرورة تعميق التعاون و توسيعه إلى المجالات الاقتصادية ، كما ثمن دور (OSCE) في مراقبة الانتخابات الرئاسية الأخيرة في الجزائر.

## ◆ الاجتماع السنوي للمجموعة الخاصة بالمتوسط للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي .

شارك كل من السيد مصطفى شلوقي وجمال دراجي عضوا لجنة الدفاع بمجلس الأمة في الاجتماع السنوي للمجموعة الخاصة بالمتوسط للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي (OTAN/AP) و ذلك في مدينة نابولي (Naples) الإيطالية في الفترة الممتدة من 09 إلى 11 جويلية 2004.

تدارس الاجتماع مجموعة من المسائل والإشكاليات ذات العلاقة بمواضيع الأمن في الحوض المتوسطي وتعرض المشاركون إلى :

– السياسة المتوسطية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي .

– التحديات الديمقراطية .

مع دراسة موضوع خاص تحت عنوان " ليبيا و التحولات الأخيرة".

## ◆ الألفية للتنمية بالدول العربية

شارك السيد عبد الله بوسنان عضو مجلس الأمة و رئيس المجموعة البرلمانية لجبهة التحرير الوطني في فعاليات " إطلاق التقرير الجهوي حول أهداف الألفية للتنمية بالدول العربية " و ورشة تفكير حول هذا التقرير وذلك بمدينة الرباط (المغرب ) في الفترة الممتدة من 12 إلى 14 جويلية 2004 ، الفعاليات من تنظيم المكتب الجهوي للدول العربية (RBAS) ومكتب سياسات التنمية (BDP) التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) ، و من أهداف هذه التظاهرة :

– إعلام و مناقشة الغايات المرجوة و الصعوبات التي تواجه تجسيد أهداف الألفية للتنمية بالدول العربية .

– التخطيط لبرامج تستوجب التطوير على المستوى الوطني و الإقليمي .■

### استدراك

أوردنا في العدد الماضي مشاركة وفد مجلس الأمة في المنتدى البرلماني المنعقد بمناسبة المؤتمر الدولي حول الطاقات المتجددة في الفترة الممتدة ما بين 01 إلى 04 جوان 2004 ب " بون" ألمانيا، و لاستكمال المعلومات حول هذه المشاركة نشير إلى أنه تم إنتخاب السيد عبد القادر رقيق عضو مجلس الأمة ، نائب رئيس لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ممثلا للدول العربية والمغاربية .■

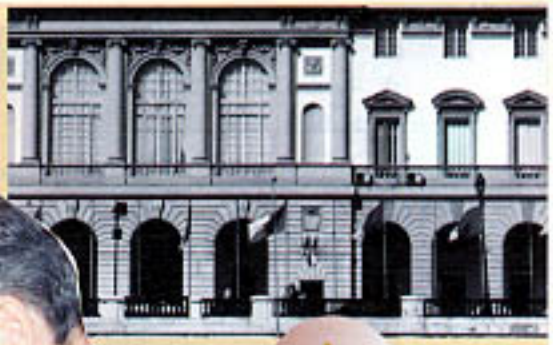

شخصيات ووفود

## ▲ وفد المجموعة البرلمانية للصداقة "رومانيا - الجزائر"

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة يوم الثلاثاء 29 جوان 2004 بمقر المجلس وفد المجموعة البرلمانية للصداقة "رومانيا – الجزائر" الذي يقوده السيناتور ديونيزي بوكور (Bucur Dionisie).

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى العلاقات الثنائية الجزائرية الرومانية وسبل تعزيزها وتدعيمها بعد أن عرفت تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة ، كما تم خلال هذه المقابلة استعراض أهم القضايا السياسية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

اللقاء حضره رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الأمة السيد بوجمعة صويلح و عدد من أعضاء المجلس.

## ▲ رئيس مجلس دول الكونفدرالية السويسرية

جرت مساء يوم الخميس 01 جويلية 2004 محادثات ثنائية بين السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة و رئيس مجلس دول الكونفدرالية السويسرية السيد Fritz Schiesser الذي باشر اليوم زيارة رسمية للجزائر بدعوة من مجلس الأمة تدوم أربع أيام.

المحادثات تمحورت حول سبل تفعيل التعاون الثنائي و تعزيز وتدعيم العلاقات الجزائرية السويسرية وهي علاقات عريقة

ومميزة ، كما تعرض الجانبان إلى ضرورة تكثيف التعاون في المجال البرلماني لإعطاء دور أكثر فعالية للدبلوماسية البرلمانية للمساهمة في حل كبريات المشاكل التي تواجهها شعوب المعمورة .

### ▲ رئيس مجلس الشباب الأردني

و استقبل يوم الأحد 04 جويلية 2004 بمقر المجلس رئيس مجلس الشباب الأردني ونائب رئيس المجلس التنفيذي لوزراء الشباب والرياضة العرب السيد مامون نور الدين الذي يوجد في بلادنا على رأس وفد لجنة الجامعة العربية لرعاية ومتابعة التحضيرات الجارية للألعاب العربية التي ستحتضنها الجزائر والمقررة من 28 سبتمبر المقبل إلى غاية 8 أكتوبر 2004.

خلال هذا اللقاء الذي حضره وزير الشباب والرياضة السيد عبد العزيز زياري ، أعرب السيد عبد القادر بن صالح عن يقينه بأن هذه التظاهرة الشبانية ستكون لبنة إضافية في مد جسور التقارب والتعاون بين شباب العالم العربي خاصة وأنها ستعرف فضلا عن التنافس الرياضي عدة نشاطات فكرية وثقافية مؤكدا بأن الجزائر تولي هذه التظاهرة كل العناية وتوفر لها كامل شروط النجاح لتتجاوب والآمال المعلقة عليها.

### ▲ سفير تركيا بالجزائر

و استقبل يوم الأحد 11 جويلية 2004 بمقر المجلس سفير تركيا بالجزائر السيد أركو مند أحمد أنك .

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين واستعرضت مجالات و فرص التعاون في المجالين الإقتصادي والثقافي ، كما تم التأكيد على أهمية ترقية التعاون البرلماني من خلال الحوار بين البرلمانين و تبادل الوفود.

### ▲ سفير كندا بالجزائر

و استقبل يوم الأحد 18 جويلية 2004 ، السيد ريتشارد بليفو (Richard BELIVEAU) سفير كندا بالجزائر الذي أدى له زيارة وداع على إثر انتهاء مهامه ببلادنا.

المحادثات تناولت العلاقات الثنائية المتميزة بين البلدين وتطرقت إلى تطور العلاقات السياسية على مدى السنوات الماضية كما استعرضت مجالات التعاون الاقتصادي المتوفرة وضرورة توسيعها.

# رئيس المجلس الشعبي الوطني في اختتام دورة الربيع

**إعتبر السيد سعداني في الكلمة التي ألقاها خلال إختتام الدورة الربيعية للمجلس لسنة 2004 حصيلة هذه الدورة "لبنة من اللبنات التي تضاف إلى الجهود التي تم تحقيقهاج في مختلف المجالات لاسيما في حقل التشريع الوطني "**

**وإذا كان الاستحقاق الرئاسي الأخير** من أهم الأحداث التي عرفتها هذه الدورة فإن الشعب الجزائري كما أوضح السيد سعداني قد برهن فيه على مدى وعيه وقدرته على الفصل في المسائل المصيرية للحفاظ على المكتسبات والإنجازات المحققة في مختلف الميادين.

و أضاف رئيس المجلس أن التفاف الشعب بكل إرادته حول برنامج رئيس الجمهورية ودعمه يؤكد الرغبة الملحة في تجسيد محاوره و تطبيقه على أرض الواقع لما "له من علاقة تثبيت دعائم الأمن و الاستقرار في البلاد من خلال تبنيه للمصالحة الوطنية".

و في هذا الشأن إعتبر السيد سعداني تزكية المصالحة الوطنية دليلا على تمسك الشعب بالإختيارات التي تربطه بثوابته الوطنية و تشبثه بهويته الثقافة والحضارية ونبذه لكل أشكال التطرف والعنف والإرهاب.

وأوضح السيد سعداني أن الانتخابات الرئاسية الماضية قد أظهرت لدى الرأي العام الوطني والدولي بان الجزائر رائدة في حقل الممارسات الديمقراطية في إفريقيا و العالم العربي.

و من جهة أخرى إعتبر السيد سعداني مصادقة النواب على برنامج الحكومة دليلا على وفائهم لإرادة الشعب و إحترام إختياره من أجل دفع عجلة التنمية الوطنية إلى الأمام.

و بخصوص التداول على رئاسة المجلس أوضح السيد سعداني أنه تم بمسلك حضاري متمدن في كنف الالتزام بقيم الممارسة الديمقراطية التي رسختها التجربة الوطنية الطامحة إلى بناء دولة الحق و القانون.

و دعا رئيس المجلس إلى ضرورة مواكبة حركة التطور في حقل التشريع و تكثيف الجهود من أجل الاستفادة من الخبرات و دعمها بالتكوين المستمر بغرض ترقية المنظومة التشريعية لتتماشى مع التطورات الحاصلة على المستويين الوطني و الدولي.

أما على صعيد الدبلوماسية البرلمانية فأوضح السيد سعداني أن المجلس يسعى إلى توطيد علاقات التعاون الثنائية و المتعددة الأطراف مع البرلمانات العالم مشيرا إلى أنه كلف من نشاطاته في هذا المجال لتأكد حضور الجزائر و فعاليتها و استعادة مكانتها في المحافل الدولية.

و على المستوى المغاربي أوضح السيد سعداني أن شعوبه التي تطمح إلى العيش في كنف الأمن و الاستقرار و الوحدة و ترغب في حل قضية الصحراء الغربية وفق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية و مخطط السلام الأممي و بشأن الأوضاع التي تشهدها الساحة العربية و الدولية قال السيد سعداني أنها تستدعي تأكيد الدعم للشرعية الدولية و تفعيل دور هيئة الأمم المتحدة لتبقى منبرا معبرا عن الإرادة الدولية.

و أكد رئيس المجلس تشجيعه لكل مبادرة تحفظ للفلسطينيين حقوقهم المشروعة في ممارسة سيادتهم على أراضيهم في كنف السلام والأمن و الاستقرار و بناء دولتهم المستقلة معبرا عن أمله أيضا في أن يستعيد الشعب العراقي أمنه وإستقراره والخروج من محنته نهائيا.

## سعداني يوزع المهام على نوابه

ترأس عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني يوم الثلاثاء 20 جويلية 2004 ، إجتماعا لمكتب المجلس الشعبي الوطني و تطبيقا للمادة التاسعة من النظام الداخلي و التعليمة العامة المتعلقة بتوزيع المهام على أعضاء المكتب، فقد تم إسناد المهام إلى الأعضاء الجدد كما يلي:

– مسعود شيهوب لتولي المهام المتعلقة بالتشريع .

– أحمد اسعاد لتولي المهام المتعلقة بالعلاقات مع مجلس الأمة و الحكومة و الهيئات الدستورية.

– مبلود محمدي لتولي المهام المتعلقة بشؤون النواب.

– عبد القادر بلحسن لتولي المهام المتعلقة بالعلاقات العامة.

– بشير شارة لتولي المهام المتعلقة بالنشاط الخارجي.

– بلقاسم منفوح لتولي المهام المتعلقة بالاتصال والنشر والثقافة.

– بينما يتولى كل من محمد بوطويقة بن حليمة و قادة عصام وأحمد عدنان المهام المتعلقة بالشؤون الإدارية و الرقابة المالية.

## خودري يلتقي رؤساء المجموعات البرلمانية

بادر السيد محمود خودري وزير العلاقات مع البرلمان بمناسبة إختتام الدورة الربيعية يوم الثلاثاء 20جويلية 2004 بلقاء ودي بمقر وزارته مع رؤساء المجموعات البرلمانية الست للغرفة الأولى.

وبالمناسبة تم التطرق إلى تقييم لأشغال الدورة و نتائجها الأمر الذي إعتبر خطوة أولى لإرساء تقاليد و قواعد عمل و تشاور و تنسيق و تبادل لوجهات النظر حول مختلف القضايا التي تهم الحكومة و البرلمان، و قد استحسن الحضور هذه المبادرة التي تخدم العمل البرلماني في بلادنا.

ليلتقي بعدها يوم السبت 24 جويلية 2004 برؤساء المجموعات البرلمانية الأربع لمجلس الأمة ،التجمع الوطني الديمقراطي و الثلث الرئاسي و حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم ، اللقاء كان مناسبة لتقييم أشغال الدورة الربيعية لمجلس الأمة وكذا النتائج المترتبة عنها ، و قد اعتبر الحاضرون هذا اللقاء خطة إيجابية و سلوكا حضاريا ينم عن روح الحوار و التشاور الهادف إلى إرساء قواعد عمل فعالة و شفافة و تطوير آليات التنسيق وتبادل و جهات النظر حول مختلف القضايا التي تهم الحكومة و البرلمان.

أكد الطرفين خلال اللقاء عزم الحكومة والبرلمان على ضرورة و أهمية تطوير وتفعيل العلاقات القائمة بينهما خدمة للمصلحة الوطنية و تثمينها لمسار المصالحة وتكريسا للتعاون و التشاور الذي يطبع العلاقة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية ■

## مجلة الفكر البرلماني

### في عددها السادس

صدر العدد السادس من مجلة الفكر البرلماني، التي تميزت بدراسات و بحوث تتعلق بترقية و حماية حقوق الإنسان ، من بين هذه الدراسات " مقاربة حول حقوق الإنسان و العولمة والإرهاب " للسيد محمد الصالح دمبري، رئيس البعثة الدائمة لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بسويسرا.

ودراسة للسيد لزهاري بوزيد عضو مجلس الأمة تحت عنوان " البرلمان وعملية ترقية و حماية حقوق الإنسان " ، و دراسة أخرى تحت عنوان " الحق في المحاكمة العادلة كضمانات حقوق الإنسان " للسيد الأمين شريط ، أستاذ في القانون الدستوري والعلوم السياسية ، وعضو سابق بمجلس الأمة .

ولأن الانتخابات الرئاسية في الثامن من شهر أفريل سنة 2004 تعتبر كحدث وطني عظيم ومؤشر سياسي ديمقراطي بالغ الدلالات والدروس و متعدد الأبعاد و الأفاق في الممارسات الديمقراطية التعددية في ظل دولة القانون و الحق ، كان موضوع رسالة مجلس الأمة تعميقا للتفكير والتأمل في مسالة دور الانتخابات الحرة والنزيهة والمشروعة في ترسيخ مصداقية البناء المؤسساتي الوطني و مساهمة كل من البرلمان والمجتمع المدني، وعن الدلالات والدروس والآفاق للإنتخابات الرئاسية الأخيرة .

في حين واصل باب المنبر البرلماني الحر انتقاء و تسجيل ونشر مواضيع الندوات والملتقيات والأيام الدراسية والفكرية والعلمية التي دأب مجلس الأمة على تنظيمها ، حيث تم التطرق في هذا العدد للأيام البرلمانية الثانية لمجلس الأمة حول الدفاع الوطني 11 –13 أكتوبر 2003 ، والتي تمت أشغالها بكل من مقر مجلس الأمة والمدرسة العسكرية المتعددة التقنيات برج البحري .

ومن أجل نشر عملية تقديم ومناقشة برنامج الحكومة الجديدة وتسجيل موقف مجلس الأمة، أصدرت مجلة الفكر البرلماني ملحق خاص للبرنامج تحت عنوان " برنامج الحكومة أمام مجلس الأمة".

أما باب من الفكر البرلماني ، فقد تناول في هذا العدد موضوع " السياسة الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي" للأميرال جون ديفورك .

**تثمينا للنشاطات الفكرية التي ينظمها المجلس ، وتعميقا للفائدة المتوخاة من تنظيم الندوات و المحاضرات التي تتناول قضايا و إنشغالات وطنية هامة ، واصل مجلس الأمة جمع هذه الندوات في إصدارات يسهل تداولها بين المهتمين من القراء .. وتساهم في توفير الوثائق المرجعية المتخصصة**

وهي :

**" الإدارة المحلية ، التكيف مع الواقع الوطني الجديد"**

وهو عنوان الندوة التي نظمها مجلس الأمة بتاريخ 17 أكتوبر 2002 .

**" الغرف العليا وترقية الديمقراطية"**

عنوان الندوة الفكرية التي نظمها مجلس الأمة بتاريخ 07 جانفي 2003

**" الإصلاحات المالية والجباية المحلية "** موضوع الندوة الفكرية التي نظمها المجلس بتاريخ 31 مارس 2003.

## السيد محمد عمّوري عاشوري

● إن العطلة السنوية حاجة ماسة لكل من أدى عملا خلال فترة زمنية معتبرة، سواء أكان عاملا بسيطا، مسؤولا في مؤسسة، أو برلماني وهذا الأخير كثيرا ما يقضي عطلته في السماع إلى احتياجات ومتطلبات مواطني منطقته، خاصة وهي الفترة التي سيكون فيها متواجدا باستمرار بمكان إقامته.

هذا لا يمنع أنه للبرلماني عائلته يختلف تكوينها من شخص لاخر وجب عليه الاعتناء بها والنظر في حاجياتها والسهر على راحتها وعليه أرى من الضروري تسهيل مهمة البرلماني في راحته و راحة عائلته لا كامتياز من أجله ولكن حتى يتفرغ كلية للدور الذي وجد من أجله وهذا ما يشغل عادة البرلماني، وعليه حبذا لو إتضحت أكثر صلاحيات البرلمان محليا وصلاحيات الوالي حتى يتمكن كلاهما من أداء مهامه دون شعور أي منهما أو الوقوع في اصطدمات الكل في غنى عنها.

و في هذا الإطار أقترح فتح إقامة ( مكتب أو ما يماثله تابعة لدولة تكون مركزا لمداومة البرلمانيين بكل توجهاتهم السياسية و تسهيل إلزامية الوجود الدائم للبرلمانيين على مستوى المداومة بتداول ).

و لهذا نكون قد حققنا عدة أهداف في نفس الوقت منها تفادي إصطدام إطارات الدولة بتوضيح الصلاحيات :السهر على نفقات الدولة على مواطنيها من زاويتين و كذا رفع تملص البرلماني من أداء الدور المنوط له و هنا يجب مراعاة خاصية عضو مجلس الأمة لما يقتضيه إنتمائه في هذه المؤسسة و الدور الموكل لها.

## السيد فريد هباز

● إن حاجة الجزائر إلى أبنائها وقدراتهم تجعل مصطلح العطلة البرلمانية في قاموسها التحول بالجهد والتضحية من حال إلى حال، وبالتالي فإن المطالعة والزيارات الميدانية والإطلاع على أحوال المواطنين والتقرب أكثر من الأعيان والإطارات والطلبة والشباب لتلاقح التصورات و الرؤى و إكتشاف المقترحات الناجعة تنمويا و ثقافيا و فكريا دون أن ننسى الزيارات السياحية و زيارة الأقارب والأصدقاء وبعض الشخصيات العلمية والفكرية و الثقافية.

– إن المهمة البرلمانية مسؤولية تاريخية أمام الجزائرومسؤولية وفاء وعهد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة، ومسؤولية حضارية أمام تضحيات الشهداء و نضال المجاهدين الأبرار.

و أمام هذه

المسؤوليات شغلنا الشاغل نجاح برنامج فخامة رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة و على رأس المحاور المصالحة الوطنية بمفهومها الشامل وتعميق التنمية و تطوير الاداءات من خلال المبادرات و الندوات و الاتصال و التشريع و حملات التوعية و الجامعات الصيفية.

– خلال هذه المرحلة لدينا برنامج عمل يخص المستوى المحلي متمثل في :

– لقاءات مع الأعيان و الفئات الفاعلة.

– متابعة وضعية الصحة في ولاية الوادي، حيث أن معالي وزير الصحة وعد دائرة جامعة بقطاع صحي و بقيت الإجراءات العملية، كما هو الحال في عدم وجود من يشغل جهاز سكانير في المستشفى المركزي بالوادي، و النقص الفظيع في الأخصائيين في كل من قطاع المغير و الوادي.

إعداد ملف حول الطاقة الكهربائية في ولاية الوادي واستغلالها مع المعاناة، خاصة في قطاع الفلاحة لكل من جامعة الدبيلة (قرية اكفادو).

## السيد قدّاري بن عزالله

بالنسبة للدورة الربيعية 2004 فإنها تميزت بحدثين أساسيين في المجال السياسي ،الأول يتمثل في نجاح السيد عبد العزيز بوتفليقة بعهدة ثانية وكانت متوجة بتحالف الرئاسي الذي كان الداعم الأول لها و الثاني في إنتخاب رئيس المجلس الشعبي الوطني بأغلبية أعضاء التحالف الرئاسي، كما أن هذه الدورة كانت ثرية بالمصادقة على عدد كبير من القوانين الأساسية ذات الأهمية في المجال الإقتصادي و المالي و القضائي و البيئي و العمراني وأهمها برنامج الحكومة الذي كان عاكسا لبرنامج السيد رئيس الجمهورية والذي يترجم جملة من التحديات الكبرى للقضاء على أزمة السكن و البطالة و فتح ملفات التربية و الأسرة و الإصلاح الإداري و غيرها من إهتمامات المجتمع.

كما أن الدورة لم تخلو من مختلف النشاطات البرلمانية وعلى الخصوص النشاطات الفكرية و الثقافية لمجلس الأمة التي تميزت بضيافة سليم الحص رئيس الحكومة اللبنانية السابق الذي نشط ندوة فكرية، إضافة إلى ندوة كتابة التاريخ، ضف إلى ذلك الإنتاج الإعلامي المتميز في مجلة "مجلس الأمة" و"الفكر البرلماني" وغيره.

# أخبار برلمانية

## مصر

### البرلمان المصري يستجوب وزير الثقافة في سرقة الآثار

بعد تفشي ظاهرة الفساد في قطاع الآثار المصرية والذي تجلى في تعدد عمليات سرقة الآثار سواء عن طريق العصابات المحلية أو العصابات الدولية، قدم أعضاء مجلس الشعب المصري أكثر من 40 سؤالا لوزير الثقافة فاروق حسني الذي يدخل قطاع الآثار ضمن اختصاصاته.

من بين الأسئلة التي طرحت على الوزير سؤال لعضو البرلمان محمد أبو العينين –وهو من كبار رجال الأعمال في مصر– عن مصير لوحة "الإله حابي" التي قال النائب إنها سرقت من المتحف المصري في وسط القاهرة ونفى الوزير أن تكون اللوحة التي تمت استعادتها من اليابان عام 1984 قد سرقت. وأكد أن بعض الآثار قد تكون اختفت في غياب مخازن المتحف ولهذا فإن الوزارة اعتمدت خطة للتسجيل العلمي للآثار تبدأ بعملية جرد ومسح شامل لهذه الآثار ويجري العمل بها منذ ثماني سنوات وقد تم جرد نحو 75% من آثار مصر التي لم يسبق جردها منذ 50 عاما.

وسؤال آخر طرحه الدكتور زكريا عزمي عضو البرلمان ورئيس ديوان رئيس الجمهورية بشأن حقيقة وجود بروتوكول سري بين مصر وقطر بشأن التعاون الأثري. وفي رده أكد حسني عدم وجود بروتوكول خفي بين البلدين مشيرا إلى أن الوزارة عندما أعلنت عن إقامة متحف لأخناتون بمنطقة "تل العمارنة" فإن رئيس المجلس الوطني للثقافة بقطر قام بإهداء الوزارة 80 قطعة تتعلق بأخناتون كانت بحوزة بلاده. واعترف الوزير في إجابته بخروج العديد من الآثار عام 1983 حيث كان القانون لا يجرم اقتناء الآثار. وأوضح أن الوزارة استعادت مئات القطع الأثرية من أميركا وإنجلترا وفرنسا وسويسرا وكندا وهولندا وألمانيا. وأشار إلى أن القاهرة تحاول الآن استعادة حجر رشيد من فرنسا بالطرق الدبلوماسية على الرغم من عدم أحقية مصر في استرداده نظرا لأنه خرج منها قبل 150 عاما إبان الحملة الفرنسية على مصر، لافتا إلى وجود اتفاقية بين مصر واليونيسكو لاستعادة الآثار التي خرجت من البلاد بعد عام 1972.

وأعلن فاروق حسني أن ثمة خطة للتأمين الإلكتروني للمتاحف والمناطق الأثرية بتكلفة قدرها 130 مليون جنيه (25 مليون دولار) تتضمن إنشاء مخازن متحفية مؤمنة ضد السرقة والحريق وتم بالفعل إنشاء 33 مخزنا ويجري العمل في بقية مخازن أخرى. ودعا حسني إلى التنسيق مع وزارة الداخلية لإنشاء نقاط تفتيش ثابتة ومتحركة في كافة المناطق الأثرية وتزويد نظام الحراسة بهذه المناطق بمجموعات من مراقبي ومشرفي الأمن المؤهلين ، وإقامة أبراج مراقبة وإضاءة المناطق الأثرية ليلا.

وكانت الشهور الأخيرة قد شهدت تفجر العديد من مواضيع سرقة الآثار وتهريبها فضلا عن وجود إهمال متنام في طرق حفظ هذه الثروة الأثرية وحمايتها. وكانت الصحف في مصر قد شنت حملة للهجوم على قطاع الآثار التابع للوزارة.

## الأردن

### البرلمان الأردني يرفض مجددا قانونا يمنح المرأة حق طلب الطلاق

أفاد مصدر رسمي أردني أن مجلس النواب رفض للمرة الثانية قانونا مؤقتا يمنح المرأة حق طلب الطلاق متجاهلا بذلك توصيات لجنة برلمانية ومجلس الأعيان. وأوردت وكالة بترا الأردنية أن 44 نائبا من أصل 83 حاضرين رفضوا في ختام مناقشات محتدمة مساء يوم 27 جوان 2004 القانون بالرغم من إصرار وزير الشؤون الدينية أحمد هليل أكد أنه لا يتعارض مع تعاليم الإسلام.

وأوردت الصحف الأردنية الاثنين أن بين النواب المعارضين لهذا القانون إسلاميين ومحافظين وزعماء قبائل من أعضاء المجلس المؤلف من 110 نواب. وكان مجلس النواب رفض القانون نفسه في أوت 2003. وكان هذا القانون من ضمن أكثر من مئتي قانون أقرتها الحكومة عام 2001 خلال حل مجلس النواب بإرادة ملكية.

يذكر أن مجلس النواب الأردني رد بعد نحو شهر من التخابه في جوان من العام الماضي العديد من القوانين المؤقتة وبينها قانون الأحوال الشخصية المتضمن منح المرأة حق طلب الحصول على الطلاق أو ما يعرف بالخلع. كذلك ينص القانون على رفع سن الزواج للذكور والإناث من 16 عاما و15 عاما على التوالي إلى 18 عاما لكلي الجنسين. ووفق الإجراءات البرلمانية فإن القوانين التي ترد من مجلس النواب ترسل إلى مجلس الأعيان الذي يعين العاهل الأردني الملك عبد الله أعضاءه الـ 55. وفي حال رفضها مجلس الأعيان أيضا تتم إحالتها إلى لجنة مشتركة لمجلسي الأعيان والنواب للبت بشأنها.

## لبنان

### رئيس البرلمان اللبناني يسعى لإعادة "أمل" إلى الوسط الشعبي الشيعي

يسعى رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري إلى إعادة تفعيل دور حركة "أمل" التي يرأسها، في الحياة السياسية اللبنانية بعد التراجع الملحوظ الذي أصابها و"الوهن" الذي حل بها جراء دخول أركانها إلى السلطة. أولهم بري نفسه منذ عام 1984.

ولقد اختصر بري أخيرا حركة "أمل" بشخصه واستطاع تأمين حضورها في الحياة السياسية، إلا أنه يريدها الآن أقوى لمواجهة التطورات المقبلة

والاستحقاقات السياسية، خصوصاً الانتخابات النيابية، بعد ظهور تحديات واسعة في تمثيلها الشعبي خلال الانتخابات البلدية الأخيرة في المناطق الشيعية اللبنانية لمصلحة منافسيها وحليفها في آن واحد "حزب الله".

يمثل بري في الواقع علامة فارقة في حركة "أمل" التي أسسها عام 1974 الإمام موسى الصدر لتكون أول تنظيم شيعي لبناني، والتي ترأسها، بعد اختفاء الصدر خلال زيارته إلى ليبيا عام 1978 ، الرئيس السابق لمجلس النواب حسين الحسيني حتى عام 1980 عندما انتقلت رئاستها إلى بري. بري ما زال يحتفظ برئاسة الحركة حتى اليوم، رغم كل ما مر بها من عواصف وأنواء، كما حدث بعيد الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 وظهور "حزب الله" كقوة شيعية منافسة بدأت بـ"خطف" قيادي الحركة الملتزمين دينياً، وأبرزهم الأمين العام للحزب حالياً الشيخ حسن نصر الله، الذي كان مسؤول "أمل" في البقاع آنذاك. كذلك تجاوز بري العديد من محاولات الانقلاب و الإنشقاقات التي نفذها مسؤولون في الحركة.

ورغم النجاحات التي حققتها "أمل" في الانتخابات البلدية في الجنوب التي أعادت لها بعض اعتبارها الذي فقدته في الضاحية الجنوبية والبقاع حيث منيت بخسائر كبيرة، إلا أن الرئيس بري بدا ساخطاً على أداء كوادر الحركة في هذه الانتخابات. وعبّر عن ذلك بانقطاعه لأكثر من شهرين عن اجتماعات هيئة الرئاسة التي اعتاد أن يرأسها أسبوعيا. كما بدا أن بري، خلال فترة انقطاعه هذه، كان يحضّر لتصور ما بدأت ملامحه تظهر عندما دعا المجلس المركزي - الذي يعتبر بمثابة برلمان للحركة - إلى اجتماع كان صاخباً وتخللته نقاشات حول أداء الحركة في الانتخابات. ففيه تبادل الأعضاء اتهامات بالتقصير وقلة فاعلية البعض في مواقعه سواء من النواب أو من مسئولي المناطق. وانتهى الاجتماع بمنح بري صلاحيات استثنائية طلبها لإجراء "إصلاح جذري" في مؤسسات الحركة.

## البحرين

### البرلمان البحريني يرفض قانون لتشكيل الأحزاب السياسية

في الوقت الذي أوصى فيه مجلس النواب البحريني بالموافقة على قانون تنظيم الجمعيات، أوصى في الوقت نفسه بعدم النظر في اقتراح قانون الأحزاب السياسية، مما أدى بالمجلس إلى التصويت على تمرير القانون الأول ورفعه إلى الحكومة، حاسماً بذلك مسألة طرح قانون يمنح الجمعيات العاملة في الشأن السياسي فرصة التحول إلى تنظيمات حزبية.

قال الناطق الرسمي باسم "جمعية الوفاق الوطني الإسلامية" عبد الجليل السنكيس في تصريحات نشرتها جريدة "الخليج" إن هذا القرار يتسبّب في حالة من التضييق على العمل السياسي، وأنه يقود حالات تأزم بين القوى الفاعلة والمؤسسات الرسمية، وأوضح أن الجمعيات الحالية تشكّل أحزاباً غير مسمّاة. وكانت تأمل بأن يتم التعاطي بحضارية وقبول للرأي الآخر، من خلال قانون حضاري يسمح بالعمل بسلاسة دون أي تصادم، ورأى أن القانون لو تم إقراره فسيسمح بمساحة أكبر من العمل السياسي وبمناخ إعلامية أكثر حرية دون السماح للجمعيات بعمل أي نشاط يفسر على أنه خرق للقانون.

وأضاف "السنكيس" - "كانت للبحرين الريادة في مشاريع وقوانين عديدة، وإن رفض قانون الأحزاب حرمان البحرين المزيد من الريادة في العمل السياسي، وأكد أن مجلس النواب عمل على زيادة الفارق بين التجاوب مع متطلبات المرحلة وتكريس حالة الإقصاء والرفعة عند الجمعيات.

## أفغانستان

### مجلس الأمن يؤيد تأجيل الانتخابات البرلمانية الأفغانية

أيّد مجلس الأمن الدولي قرار أفغانستان تأجيل انتخاب أول برلمان جديد إلى العام القادم ، في حين شدّد على إجراء الانتخابات الرئاسية في الموعد المقرر لها في أكتوبر المقبل. وأوضح مجلس الأمن المؤلف من 15 عضوا في بيان قرأ في اجتماع رسمي للمجلس ليلة 2004/07/15 أنه يتفهم أن أسبابا فنية ولوجستية تجعل من المتعذر إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة في نفس الوقت.

وجاء في البيان الذي قرأه ميهنيا لون موتوك سفير رومانيا ورئيس المجلس "مجلس الأمن يشجع السلطات الأفغانية على إتاحة عملية انتخابية توفر مشاركة أكبر للناخبين بحيث تكون ممثلة للتركيبة السكانية في البلاد بما في ذلك النساء واللاجئون".

واتفق مسؤولون أفغان ومسؤولون من الأمم المتحدة على أن الانتخابات البرلمانية يجب تأجيلها إلى أفريل لإتاحة وقت كاف لعملية تسجيل الناخبين. وقد سجل حتى الآن نحو سبعة ملايين ناخب أكثر من 40 % منهم نساء. ودعا المجلس إلى أهمية استغلال الشهور الباقية للتأكد من أن الترتيبات الضرورية استكملت. وفي السياق ذاته امتدح ريتشارد أرميتاج نائب وزير الخارجية الأميركي في العاصمة الأفغانية كابول الاستعدادات الأفغانية لإجراء الانتخابات. وقال "إن بلاده ملتزمة بدعم الشعب الأفغاني حتى يتحقق له السلام والرفاهية".

وكانت الولايات المتحدة الأميركية غزت أفغانستان في 2001 لإسقاط حكومة طالبان الإسلامية ومنذ ذلك الوقت والبلاد تشهد أوضاعا أمنية صعبة خصوصا في الشرق والجنوب. ودخلت البلاد بعد سقوط الحركة موجة من عدم الاستقرار الناتجة عن الصراعات المحلية على السلطة وعودة انتصار طالبان العتامين والأوضاع الاقتصادية الصعبة بالإضافة إلى عوائق اجتماعية كبيرة منها تجارة المخدرات التي ازدهرت بعد رحيل حكومة طالبان.

## بروكسل

### الناخبون يعاقبون حكوماتهم في انتخابات برلمان أوروبا

وجه الناخبون في أوروبا صفعة قوية لحكوماتهم ومنحوا الأغلبية لتحالفات وأحزاب المعارضة في انتخابات البرلمان الأوروبي. وتباينت هزائم حكومات أوروبا بين نكسة قوية مجرد تراجع أمام المعارضة لا يؤثر في صلابة الحكومة أو ائتلاف الأحزاب الحاكم.

ففي فرنسا سحق الحزب الاشتراكي الفرنسي الحزب الحاكم بزعامة الرئيس جاك شيراك ليلحق بالحكومة ثاني نكسة انتخابية خلال ثلاثة أشهر. وأعلنت وزارة الداخلية الفرنسية حصول الاشتراكيين على 28.89% مقابل 16.64% لحزب الاتحاد من أجل الحركة الشعبية الذي يتزعمه شيراك. وعاقب الناخبون بذلك الحكومة على ارتفاع البطالة وخفض النفقات مثلما حدث في الانتخابات المحلية في مارس الماضي. وبرّر بيان وزير الداخلية دومينيك دوفيلبان هذه الهزيمة بأن معظم الدول الأوروبية تسجل نتائج مواتية لأحزاب المعارضة أيا كان التوجه السياسي للحكومة القائمة.

وفي بريطانيا مني رئيس الوزراء توني بلير بنكسة انتخابية أخرى بخسارة حزب العمال الحاكم أمام حزب المحافظين حيث حصل هذا الأخير ، بعد إعلان نتائج 68 مقعدا من بين 78 مقعدا مخصصا لبريطانيا في البرلمان الأوروبي ، على 25 مقعدا وحصل حزب العمال بزعامة بلير على 17 مقعدا مقابل 12 مقعدا لحزب استقلال المملكة المتحدة الذي يطالب بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي. وكان رئيس الوزراء البريطاني قد اعترف بالفعل أن قراره المشاركة في غزو العراق أثر بشكل كبير على وضعه الانتخابي.

حليف آخر للولايات المتحدة في غزو العراق تعرض لنكسة انتخابية أوروبية هو رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني . فقد تراجع التأييد لحزب برلسكوني

"ايطاليا إلى الأمام" بحصوله على 21 % من الأصوات ، وهي نتيجة تقل عن طموحات برلسكوني الذي قال أنه سيفوز بأكثر من 25 % من الأصوات.

كما تعرض الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم في ألمانيا لهزيمة قاسية في الانتخابات الأوروبية بعد حصوله على ما بين 22 و 23 % من الأصوات ، وهو أدنى مستوى يسجله هذا الحزب منذ فترة ما بعد الحرب في انتخابات ألمانية على المستوى الاتحادي.

وكان أفضل أداء لحكومة أوروبية في إسبانيا حيث حقق الحزب الاشتراكي بزعامة رئيس الوزراء خوسيه لويس ثاباتيرو فوزا كبيرا يعزوه بعض المراقبين لقراره سحب القوات الإسبانية من العراق.

وفي جمهورية التشيك المنضمة حديثا إلى الاتحاد ألحقت أحزاب المعارضة بمختلف توجهاتها من اليمين إلى اليسار هزيمة كبيرة بتحالف يسار الوسط الحاكم.

## كوريا الجنوبية

### برلمان سيول يعتمد رئيس وزراء جديد

وافق برلمان كوريا الجنوبية على تعيين المنشق السياسي السابق لي هاي تشان رئيسا للوزراء تمهيدا لتعديل وزاري على نطاق ضيق تعقبه إصلاحات سياسية أوسع. وحصل لي على تأييد 200 عضو مقابل 84 خلال التصويت الذي أجرته الجمعية الوطنية.

ولي هو أول من نشط في مجال الديمقراطية يتولى المنصب الذي كان يتولاه عادة بيروقراطيون وأكاديميون. وهو يتولاه في الوقت الذي يتوقع أن يقوم فيه الرئيس روه مو هيون بتعزيز سلطات رئيس الوزراء والحد من هيمنة المكتب الرئاسي.

ويبلغ لي من العمر 51 عاما وكان عضوا بالبرلمان لخمس دورات وسجن لعدة سنوات لأسباب سياسية لمعارضته الحكام العسكريين لكوريا الجنوبية في السبعينات والثمانينات ويصف نفسه بأنه يمتلك نزعة إصلاحية.

وقد أدى هذا الرجل دورا محوريا في تأسيس حزب "اوري" الذي ينتمي إليه روه والذي حصل على أغلبية في الجمعية الوطنية (البرلمان) البالغ عدد أعضائها 299 في انتخابات أجريت في أبريل. وينتمي حزب اوري بـ152 مقعدا مما يعني أن لي حصل على دعم من أحزاب المعارضة في ما يعد أمرا نادر الحدوث ويظهر التأييد من الأحزاب المختلفة في البلاد التي تمزقها الانقسامات الإيديولوجية والإقليمية.

وكان اختيار لي مفاجأة بالنظر إلى افتقاره نسبيا إلى الخبرة الإدارية. وقد تعرض لانتقادات لاذعة من قبل اليمين واليسار على حد سواء حول ملاءمته للمنصب.

## كوسوفو

### برلمان كوسوفو يتحدى الأمم المتحدة ويعدل الدستور

اتخذ برلمان كوسوفو موقفا متحديا لسلطة الأمم المتحدة في الإقليم يوم 2004/07/9 عندما وافق على تغييرات في الدستور تتضمن حق تنظيم استفتاء حول الاستقلال.

وتتضمن التعديلات نقل السيطرة على العلاقات الخارجية والأمن العام من بعثة الأمم المتحدة التي تدير الإقليم تا الغالبية الألبانية منذ حملة حلف الأطلسي الجوية ضد الصرب عام 1999 إلى سلطات محلية. كما شملت التعديلات التي أقرت بأغلبية 85 صوتا من بين 88 حضروا جلسة البرلمان الذي يضم 120 عضوا الحق في "تقرير الوضع النهائي لكوسوفو من خلال استفتاء".

إلا أن هذه التعديلات لا تصبح قانونا دون توقيع القائم بأعمال حاكم كوسوفو التابع للأمم المتحدة والذي حذر بالفعل البرلمان من أن المنظمة الدولية وحدها هي التي تملك سلطة إدخال تغييرات كبيرة على الدستور. وحذرت بعثة الأمم المتحدة قبل التصويت من أن "أي مراجعة شاملة لإطار الدستور هي خارج صلاحيات المجلس".

ووصف مسؤول دولي كبير في كوسوفو تحرك البرلمان بأنه "عديم الجدوى وإهدار للوقت" متهما الساسة المحليين بمحاولة استمالة الناخبين بتصوير الأمر على أنهم يتحدون الأمم المتحدة. وقال "إنهم لا يستخدمون الصلاحيات الممنوحة بفعالية لإدارة الحكومة والشؤون الإدارية". وقد وضع الدستور الصادر عام 2001 القواعد الأساسية للحكومة المؤقتة والبرلمان في كوسوفو.

ووضع الإقليم تحت إدارة الأمم المتحدة في حزيران من عام 1999 بعد حملة قصف قام بها حلف شمال الأطلسي واستمرت 78 يوما لوقف عملية القمع التي كان يقوم بها الصرب لسكان الإقليم المنحدرين من أصول ألبانية. وتظل كوسوفو رسميا جزءا من صربيا والجبل الأسود وهما كل ما تبقى من الاتحاد اليوغسلافي السابق.

وتسيطر الإدارة الدولية التي تدعمها قوات حفظ سلام تابعة لحلف شمال الأطلسي على السلطة الحقيقية بما في ذلك استخدام حق النقض (الفيتو) ضد قرارات البرلمان. لكن زعماء محليين يريدون الاستقلال رسميا عن صربيا والسيطرة على إدارة شؤونهم. وقال أوليفر إيفانوفيتش عضو الائتلاف الألبانية الصربية الذي قاطع الجلسة البرلمانية إن الإجراء يهدد الاستقرار والأمن الهش بالفعل في كوسوفو.

وقد وضع المجتمع الدولي سياسة معايير قبل الوضع النهائي للإقليم يتعين بموجبها على كوسوفو أن تبرهن على مصداقيتها في ميادين الديمقراطية وحقوق الإنسان قبل مناقشة وضعها النهائي والمحتمل أن يتم بعد منتصف 2005. واندلعت حالة من السخط بين الألبان منتصف مارس الماضي واكتها موجة من العنف ضد الصرب وقوات الأمم المتحدة أسفرت عن مقتل 19 شخصا وتدمير مئات المنازل.

## سلوفينيا

### برلمان سلوفينيا يعزل وزير الخارجية

وافق برلمان سلوفينيا على عزل وزير الخارجية ديمتري روبل في اقتراع لحجب الثقة اقترحه رئيس الوزراء أنتون روب. وعزل روبل، عضو "حزب الديمقراطيين الأحرار" الذي ينتمي إليه روب في أعقاب مزاعم أعضاء آخرين بالحزب أنه "يقاوز المعارضة المحافظة".

وقال روب للبرلمان: "تحدثنا طويلا وحاولنا إيجاد بعض النقاط المشتركة ولكن يؤسفني أن ديمتري روبل قرر انتهاج طريق مختلف". ومن غير المحتمل أن يتسبب هذا التغيير في تحول كبير في سياسة الحكومة لكنه قد يضر بالتأييد الشعبي للحكومة قبل الانتخابات العامة في وقت لاحق من العام الحالي. ورشح روب ايفون فايفل سفير سلوفينيا لدى ألمانيا خلفا لروبل.

## هولندا

### البرلمان الهولندي يوافق على إبقاء الكتيبة الهولندية في العراق

وافق البرلمان الهولندي يوم 22 جوان 2004 بأغلبية كبيرة على قرار للحكومة الهولندية يقضي بتمديد مهمة كتيبتها العسكرية العاملة في العراق لمدة ثمانية أشهر. وذكرت وكالة الأنباء الهولندية أن عددا صغيرا من النواب الخضر واليساريين رفضوا الاقتراح الذي قدمته حكومة رئيس الوزراء بان بيتر بالكننده والرامي إلى تمديد مدة بقاء نحو 1300 جندي في العراق حتى مارس 2005 في إطار قوة متعددة الجنسيات. وبالمقابل فقد ساند المشروع نواب الأغلبية المؤيدة للحكومة إلى جانب حزب العمال الذي يعتبر الحزب الرئيسي في صفوف المعارضة وتنتشر القوات الهولندية التي كان من المقرر أن تنتهي مهمتها في جوان الجاري في محافظة المثنى بجنوب العراق حيث تعمل تحت إمرة القيادة 30 البريطانية.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد طلبت من دول أخرى إبقاء قواتها في العراق بعد تاريخ تسليم التحالف الذي تقوده واشنطن السلطة إلى حكومة عراقية انتقالية في 30 من جوان.

# رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس الحكومة في معرض الرموز النقدية الجزائرية

على هامش اختتام دورة الربيع يوم الاثنين 19 جويلية2004، قام السيد أويحي رئيس الحكومة والسيد عمار سعداني رئيس المجلس الشعبي الوطني وأعضاء من الحكومة بزيارة معرض الرموز النقدية الذي ينظمه مجلس الأمة بالتنسيق مع مؤسسة بنك الجزائر وبمناسبة عيد الاستقلال وذلك ما بين الـ4 جويلية و31 أوت 2004 ، اطلع رئيس الحكومة خلال هاته الزيارة على مختلف القطع والأوراق النقدية التي أصدرها بنك الجزائر منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا .

ويذكر أنه بالموازة مع تنظيم هذا المعرض قامت إطارات من البنك بزيارة لمجلس الأمة يوم الأربعاء 7 جويلية 2004 حيث تعرفت على مختلف هياكل المجلس وآليات سير العمل به.

نداوات
مجلس الأمة
دورة الربيع 2004

من أصدارات
مجلس الأمة

مجلة دورية تصدر عن مجلس الأمة - الجزائر